الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحويل التكنولوجيا في الدول النامية

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر: تخصص اقتصاد دولي

إعداد الطالبتين:

- بوعويش وفاء
- بلعطوي نزهة

تحت اشراف الأستاذ:

د: يونس بوعصيدة رضا

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
حناش حبيبة	رئيسا	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
يونس بوعصيدة رضا	مشرفا	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
فرطاقي جابر	مناقشا	أستاذ مساعد (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2021/2020

اهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

نهدي هذا العمل إلى والدينا بالدرجة الأولى حفظهم الله

ورعاهم

إلى أبي الغالي الذي تعب من أجل أن يراني في أعلى المراتب ولم يبخل عليا يوما بشيء

إلى أمي الحنونة التي سهرت على راحتي

إلى كل من علمنا حرفا في هذه الدنيا الفانية

إلى كل الأخوة والأخوات ورفيقات المشوار وكل من قدم لنا يد العون والمساعدة في إنجاز هذه المذكرة

الشكر والتقدير

الحمد الله ربي العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا وحبيبنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين اما بعد:

أشكر ربي على نعمة العلم وعلى كل النعم ما ظهر منها وما بطن

أتوجه بشكري الى كافة الطاقم التعليمي في فرع الاقتصاد الدولي بجامعة سكيكدة وعلى رأسهم الأستاذ المشرف على هذا العمل الدكتور يونس بوعصيدة رضا

بسم الله الرحمن الرحيم

جدول المحتويات

جدول المحتويات

المحتوى.....

الاهداء.....

الشكر والتقدير.....

جدول
المحتويات.....

قائمة الجداول.....

قائمة الأشكال.....

مقدمة عامة: .....**ب**

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و تحويل المعارف العلمية نحو الدول النامية

تمهيد: **6**

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر و تحويل التكنولوجيا..... **7**

المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....**7**

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته..... **8**

الفرع الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر: **16**

المطلب الثاني: تحويل التكنولوجيا **32**

الفرع الأول: تعريف التكنولوجيا:.....**32**

الفرع الثاني: طرق نقل التكنولوجيا:.....**33**

الفرع الثالث: صعوبات نقل التكنولوجيا: **34**

المطلب الثالث: IDE و تحويل التكنولوجيا نحو الدول النامية و بناء اقتصاد المعرفة **35**

الفرع الأول: مفهوم المعرفة.....**35**

الفرع الثاني: البنية القاعدية لاستقبال المعارف العلمية.....**36**

الفرع الثالث: قنوات انتشار التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر: **37**

المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا.....**39**

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا نحو الدول النامية 39
الفرع الأول: نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي 39
الفرع الثاني: نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار المشترك.....39
المطلب الثاني: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا و مؤهلات استخدامها 41
الفرع الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا 41
الفرع الثاني : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل مؤهلات الادارة في استخدام التكنولوجيا 42
المبحث الثالث : الدراسات السابقة.....42
المطلب الاول : الدراسة الأولى 42
المطلب الثاني: الدراسة الثانية.....43
المطلب الثالث: الدراسة الثالثة.....45
المطلب الرابع: القيمة العلمية المضافة.....45
خلاصة الفصل:.....46
الفصل الثاني: تحويل المعارف العلمية و التكنولوجية في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة: بعض التجارب في الدول النامية
تمهيد:.....
المبحث الأول: تجارب بعض الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر 49
المطلب الأول: التجربة الصينية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....49
الفرع الأول: تشخيص واقع الاقتصاد الصيني في مرحلة ما قبل الاستثمار الأجنبي المباشر:.....49
الفرع الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الصين:.....50
الفرع الثالث: مظاهر نجاح التجربة الصينية 51
المطلب الثاني: التجربة الماليزية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر 51
الفرع الأول: تشجيع و تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر:.....51
الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الماليزي.....52
المطلب الثالث: التجربة الإندونيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر 53

الفرع الأول: تحفيز و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: **53**
الفرع الثاني: نتائج و الضمانات المقدمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: **53**
المبحث الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و تحويل التكنولوجيا في الجزائر **53**
المطلب لأول : المناخ الاقتصادي العام للجزائر و أثره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر **54**
الفرع الأول : تصنيف المناخ الاستثماري في الجزائر حسب تقرير الدوينغ بيزنيس 2018..... **55**
الفرع الثاني : تنافسية الاقتصاد الجزائري **56**
الفرع الثالث : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر **56**
الفرع الرابع : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر **57**
المطلب الثاني: تشخيص حالة الاقتصاد الجزائري في ظل الاستثمار الأجنبي المباشر **58**
الفرع الأول: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر **58**
الفرع الثاني : حوافز جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر **63**
الفرع الثالث : مؤهلات الجزائر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر **64**
المطلب الثالث : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا في الجزائر **66**
الفرع الاول : سياسة نقل التكنولوجيا في الجزائر **66**
الفرع الثاني : مشكلات نقل التكنولوجيا في الجزائر **68**
الفرع الثالث: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى قطاع المحروقات **68**
الفرع الرابع :دور الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى قطاع صناعة الادوية **69**
المطلب الرابع: مؤشرات العلم و التكنولوجيا في الجزائر **69**
الفرع الأول: العامل الفكري..... **69**
الفرع الثاني: البحث العلمي و التطوير في الجزائر **71**
الفرع الثالث : الملكية الفكرية..... **73**
خلاصة الفصل: **79**
خاتمة عامة: **81**
قائمة المراجع: **84**

مخلص.....

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للاستثمارات الأجنبية	25
02	تصنيف المناخ الاستثماري في الجزائر حسب تقرير دونينغ بيزنيس 2018	55
03	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر	57

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	10
02	نموذج التصور الاستراتيجي في الجزائر	67

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

في العصور الحديثة ظهر ما يسمى العولمة الاقتصادية و هو ما جعل العالم قرية اقتصادية صغيرة و يمكن ذلك بوسائل اقتصادية لتسهيل لأي بلد و لأي مؤسسة بالدخول بطريقة سلمية لأي دولة و من بين هذه إفرازات العولمة الاقتصادية هي الاستثمار بأنواعه و ذلك لإشباع رغبة المستثمر في السوق و إشباع رغبة المستهلك من السلع والخدمات

و الاستثمار هو عملية استخدام رؤوس أموال مادية و غير مادية (كالأفكار و البرامج ...) من اجل إنتاج السلع و الخدمات أو هو بيع وشراء السندات و الأسهم في السوق المالي كلاهما لغاية واحدة تحقيق أرباح مستقبلية و على المدى الطويل ويعتبر الاستثمار البعد الجغرافي فهناك استثمار محلي و استثمار أجنبي و في هذا الأخير نميز فيه فرعان أجنبي مباشر و أجنبي غير مباشر و البلد المضيف للاستثمار الأجنبي يفضل المباشر على الغير مباشر لأنه يجر وراءه مميزات كثيرة من تشغيل اليد العاملة الوطنية و جلب التكنولوجيا وتأهيل العمال الغير مؤهلين لاستخدام التكنولوجيا و أتاحت لهم الفرص للتعلم بالمراقبة و التطبيق و الممارسة المستمرة وذلك من اجل السمو بالمؤسسات الوطنية و دفع بعجلة التنمية الاقتصادية

وشهدت العديد من الدول تطورات خلال العقود الماضية وذلك نتيجة جلب الاستثمارات الأجنبية من بينها بلدان جنوب شرق آسيا و الصين والبرازيل والتي أصبحت تنافس الدول المتقدمة في التكنولوجيا (شركة هواوي الصينية تنافس شركة ابل الأمريكية) مما جعلها في تنافسية شديدة وعليه نطرح التساؤل التالي :

كيف تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل المعارف العلمية و التكنولوجية نحو الدول النامية ؟

وعلى ضوء الإشكالية نطرح التساؤلات التالية

- ما هو أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الدول النامية؟
- ما هي البنية القاعدية المساعدة على استقبال التكنولوجيا؟
- ما مدى مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير القاعدة المعرفية التكنولوجية في البلدان النامية؟

فرضيات الدراسة:

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية يكون تأثيرا مباشرا على تمويل التنمية بالإيجاب
- تتمثل البنية القاعدية للاستقبال التكنولوجيا في الموارد البشرية والقاعدة الصناعية
- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية عن طريق: نقل المعرفة بالطرق المناسبة

مبررات اختيار الموضوع:

من بين أسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع دون غيره:

- ارتباط موضوع دراستنا بالتخصص الذي ندرسه
- وجود أهمية كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير اقتصاد الدول النامية
- لوجود قيمة مضافة عالية تتمثل في معرفة قنوات انتشار التكنولوجيا من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يساهم في رفع التنافسية بين المنتجات المحلية والمنتجات الأجنبية.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى معرفة المساهمة الحقيقية التي يساهم بها الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة نامية وفي بناء قاعدة علمية وتكنولوجية لتلك الدولة والأخذ من تجارب حقيقية لدول كانت في السابق دولا نامية وفي طريق النمو والان اصبحت من الدول الصناعية المتقدمة على غرار التجربة الصينية في جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتطبيقها على الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع الصناعة على وجه الخصوص وتحقيق التنمية المستدامة

أهمية الدراسة:

تستمد أهمية دراستنا من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينقل معه التكنولوجيا، وفرص العمل إلى البلدان النامية، والذي يعتبر المحرك الرئيسي لقطاع الصناعة، كما أنه يساعد في رفع القدرة المعرفية للتكنولوجيا للفرد وذلك بالاحتكاك مع كفاءات المستثمر الأجنبي.

منهج الدراسة:

بسبب أهمية موضوع دراستنا عالجناه بالمنهج الوصفي التحليلي، وذلك لأن المذكرة تحتوي على تعاريف ومعلومات واتبعنا المنهج الوصفي في وصف الظواهر الاقتصادية، والمنهج التحليلي في تحليل الجداول التي قمنا بوضعها.

تقسيمات البحث

قسمنا بحثنا فصلين، الأول نظري بعنوان الجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وتحويل المعارف والتكنولوجية نحو الدول النامية ويضم ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان عموميات الاستثمار الاجنبي المباشر وتحويل التكنولوجيا و المبحث الثاني بعنوان علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا و المبحث الثالث خصصناه للدراسات السابقة أما الفصل الثاني تحت عنوان تحويل المعارف العلمية و التكنولوجية في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة: بعض تجارب الدول النامية، و يضم مبحثين الأول بعنوان تجارب بعض الدول النامية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والمبحث الثاني بعنوان واقع الاستثمار الاجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وتحويل المعارف العلمية والتكنولوجية نحو الدول النامية

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و تحويل المعارف العلمية و التكنولوجية نحو الدول النامية

تمهيد:

الاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر مصدر من مصادر الدولة للتمويل الخارجي ويعتبر المحرك الرئيسي لبعض الدول، فهي تعتمد على أمواله الداخلة لتزويد قطاعاتها المحلية بالموارد المالية، و الدول النامية تستعين بهذا النوع من الاستثمار للتزود بالأموال التي تدخلها في قطاعاتها لتستطيع تحريك الاقتصاد المحلي للنهوض بالتنمية الاقتصادية لها و من فوائد الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية هي نقل التكنولوجيا والمعارف العلمية المباشرة (براءات الاختراع) و الغير مباشرة (حقوق الاستغلال) و التي تستفيد منها لدول النامية في تطوير في قطاع الزراعة لسد الفجوة الغذائية و تطوير قطاع الصناعة الذي يعتبر المحرك الرئيسي لاقتصاديات الدول. وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الأول من البحث، ومن أجل تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات على الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويل التكنولوجيا

الاستثمار الاجنبي هو عملية تمويل خارجية تلجأ إليها الدول النامية لجلب العملة الصعبة و أهم هذه الأنواع هي الاستثمار الاجنبي المباشر لما يحمله من فوائد على المستثمر الاجنبي و البلد المضيف له فبنسبة للمستثمر الاجنبي سواء كان بلد أو عنصر منها أو مستثمر حقيقي فانه يبحث عن أسواق جديدة من اجل تصريف المنتجات الفائضة و البحث عن رؤوس أموال جديدة من اجل استغلالها و اليد العاملة الرخيصة أما عن البلد المضيف للاستثمار فانه يبحث عن تشغيل اليد العاملة لحل مشكلة البطالة و القضاء على الفجوة التكنولوجية لما تحمله الاستمارات الأجنبية من تكنولوجيا حديثة وهذه التكنولوجيا المنقولة يسهل تعلمها بتقنيات عديدة منها التعلم بأنواعه[1] و نحن في هذا المبحث سنتطرق إلى الاستثمار الاجنبي المباشر و التكنولوجيا التي ينقلها هذا النوع من الاستثمار وكيفية الاستفادة منها و تعلمها.

الاستثمار الاجنبي هو عملية تمويل خارجية تلجأ إليها الدول النامية لجلب العملة الصعبة و أهم هذه الأنواع هي الاستثمار الاجنبي المباشر لما يحمله من فوائد على المستثمر الاجنبي و البلد المضيف له فبنسبة للمستثمر الاجنبي سواء كان بلد أو عنصر منها أو مستثمر حقيقي فانه يبحث عن أسواق جديدة من اجل تصريف المنتجات الفائضة و البحث عن رؤوس أموال جديدة من اجل استغلالها و اليد العاملة الرخيصة أما عن البلد المضيف للاستثمار فانه يبحث عن تشغيل اليد العاملة لحل مشكلة البطالة و القضاء على الفجوة التكنولوجية لما تحمله الاستمارات الأجنبية من تكنولوجيا حديثة وهذه التكنولوجيا المنقولة يسهل تعلمها بتقنيات عديدة منها التعلم بأنواعه[2] و نحن في هذا المبحث سنتطرق إلى الاستثمار الاجنبي المباشر و التكنولوجيا التي ينقلها هذا النوع من الاستثمار وكيفية الاستفادة منها و تعلمها.

[11] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ط 1، 2004، ص 171 بتصرف

[22] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1، 2004، ص 171 بتصرف

المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تمثل قضايا الاستثمارات المباشرة و الغير مباشرة محور اهتمام الكثير من الكتاب و رجال الأعمال و حكومات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، و ذلك بداية منتصف القرن العشرين اي منذ 1950 و نظرا لتوسع عمل شركات المتعددة الجنسيات و ممارستها للاستثمار في البلدان النامية الذي يعتبر استثمار شمال جنوب في ظل نوع من الاستغلال لعدة عوامل منها رخاء اليد العاملة و استغلال الثروات و...الخ[1] و عليه فأن في هذا المطلب سنتطرق إلى عموميات حول الاستثمار.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

هناك عدة تعاريف للاستثمار الاجنبي المباشر ومنها يتم تحديد محدداته و هي كالتالي:

1/ تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر منها ما يلي:

أ/ تعريف صندوق النقد الدولي:

يعتبر بأنه مباشر حين يمتلك (10) أو أكثر من أسهم إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير على إدارة المؤسسة[2]

ب/ تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته.[3]

---

[1] عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص ص11، 12

[2] بروش نورة، أثر نقل التكنولوجيا في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر على استراتيجية التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012، ص 19

[3] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص50

ج/ تعريف آخر:

يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني: ملكيته الجزئية أو الكلية للمشروع.[1]

د/ وعرف أيضا:

هو تكاليف تأسيس مشروع جديد أو مشروع موجود تكون السيطرة على عملياته من قبل مستثمر أجنبي، أو هو قروض بين الشركات يحصل عندما يكون مستثمر موجود في بلد معين بلدة باكتساب رصيد في بلد آخر بلد المضيف مع نية لإدارة الرصيد.[2]

2/ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل البلد المضيف تعتمد على العديد من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري، وهذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري و جنسية المستثمر، و إن المناخ الاستثماري المتمثل في مجمل الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الاجتماعية و القانونية المؤثرة في تدفقات رأس المال، تؤثر سلبيا أو إيجابا في فرص المشروع الاستثماري، فعلى الرغم من الحوافز التي تقدمها الدول النامية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنه يلاحظ انخفاض في حجم هذه التدفقات، و هذا يعني أن التدفقات لا تعتمد على الحوافز التي تقدمها الدول بقدر ما يعتمد على محددات أخرى تؤثر على حجم و نوع هذه التدفقات.[3]

ويمكن تلخيص أهم المحددات فيما يلي: الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل التضخم، الإصلاح الاقتصادي، الاستقرار السياسي.

---

[1] بغداد بنين، خالد قشي، عبد الرحمان بنين، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية الاقتصادية –دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990 – 2016)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 1، أفريل 2018، ص 123

[2] سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية، الأردن، ط 1، 2009، ص 207

[3] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الادن، ط1 ،2014، ص67

الشكل رقم 01: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

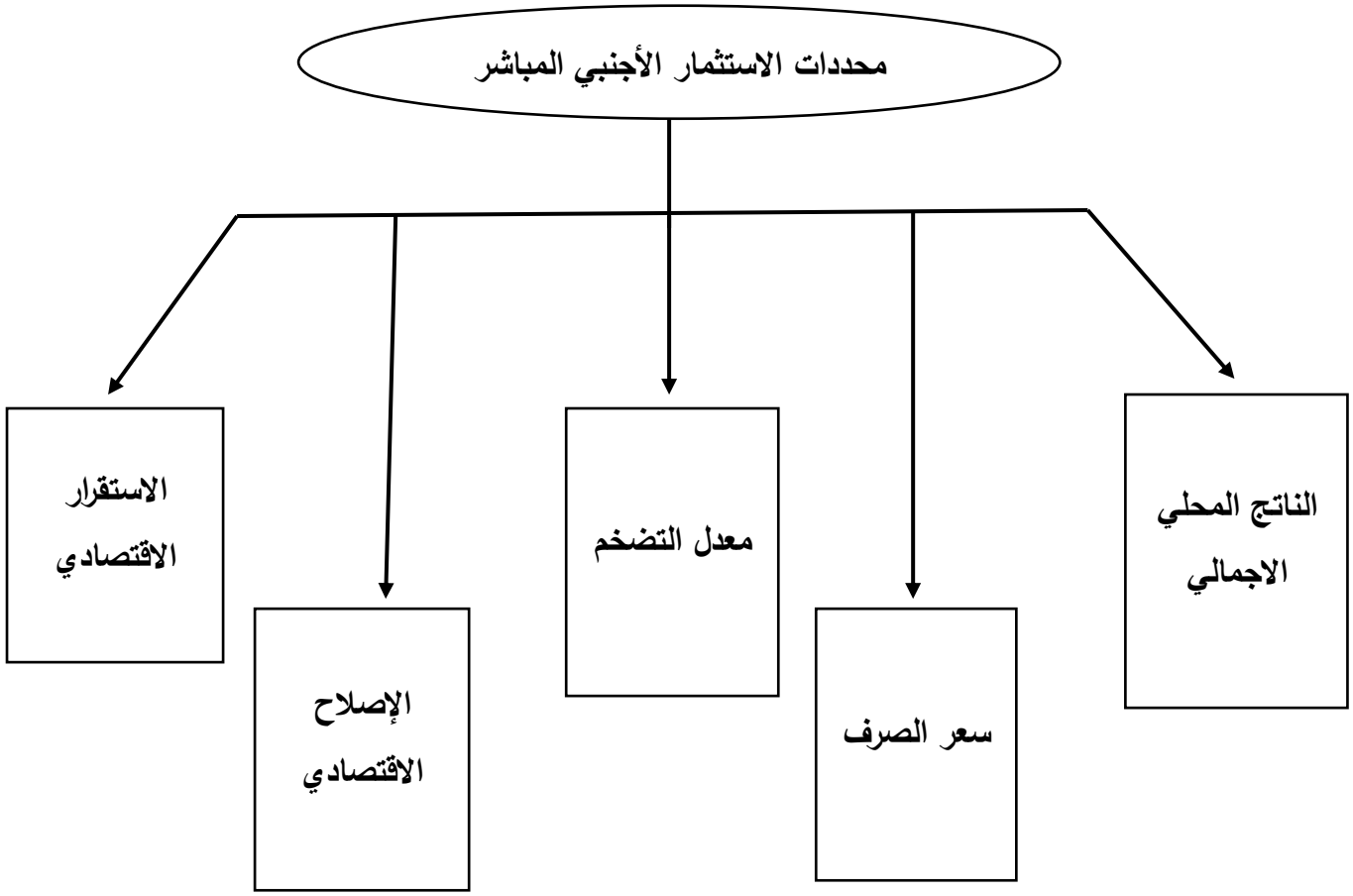

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على المراجع

أ/ الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محدد أساسي للشركات المتعددة الجنسيات التي تبحث عن النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وتلائم الدول ذات الناتج المحلي الكبير كثير من الشركات المحلية و الأجنبية خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم.[1]

[1] فيصل زمال، الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في اقتصاديات الدول النامية –دراسة حالة: الجزائر–،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع مالية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، 2004/2003، ص52

ب/ سعر الصرف:

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات المتعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضح أن الشركات المتعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة، كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية للأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها.

وفي دراسة كافس(1996) وصل إلى وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف الإسمي والحقيقي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، حيث أن مثل هذه التقلبات قد تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة و لا سلطان للمستثمر عليها.[1]

ج/ معدل التضخم:

نعتبر معدلات التضخم ذات تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وحركة رؤوس الأموال مما يؤثر على تكاليف الإنتاج لهذا يهتم المستثمر الأجنبي بموضوعه لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة لما لها من تأثيرات على مدى ربحية السوق بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري لذلك ان المستثمر الأجنبي بحاجة إلى ديمومة الاستقرار السعري.

د/الإصلاح الاقتصادي:

ينطوي مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلى تضييق نطاق التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وترك إدارة هذا النشاط إلى قوة السوق بالشكل الذي يحسن الكفاءة التخصصية لموارد المجتمع، وتعتبر الخصخصة من إحدى أهم عناصر الإصلاح الاقتصادي، والتي تشجع استحواذ الشركات المتعددة الجنسيات على الشركات المحلية للدولة المضيفة.

وأوضح تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن اتجاه الدول النامية إلى اقتصاد السوق والخصخصة قد ساعد على تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه الدول.[2]

---

[1] فيصل زمال، مرجع سبق ذكره، ص53

[2] جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2018/2017، ص 19

هـ/ الاستقرار السياسي:

يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين وجعلهم يتوطنون في دولة ما للاستثمار، لأن المستثمر الأجنبي لا يقوم بالاستثمار في أي بلد إلا إذا توفر عامل الطمأنينة والاستقرار السياسي، حيث لو توفرت المردودية الكبيرة المتوقعة للاستثمار الأجنبي في بلد ما لكن في ظل غياب الاستقرار فهو لا يقوم بالاستثمار.[1]

الفرع الثاني: أشكال وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر فمنها المرتبط بالملكية ومنها ما هو مرتبط بالنشاط الاقتصادي أما عن الأهمية فهو بالغ الاهمية للبلد الام والبلد المضيف له وسنتطرق الى الاهمية من وجهة نظر البلد المضيف وذلك للأهمية البالغة له فيها.

1/ أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف باختلاف احتياجات الدول وباختلاف مصالح المستثمرة، ومع تطور العولمة الاقتصادية تطورت أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن تلخيص هذه الأشكال فيما يلي:

أ/ الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية:

من حيث ملكية المستثمر للمشروع يمكن ان يأخذ أحد الأشكال التالية:

-الاستثمار المشترك:

وهو الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر عن طريق شركة دولية النشاط، ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تتدرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية.

(O E C D): وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

[1] بابوري حمزة، قدري صلاح الدين، تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر وفرص الاستفادة منها في الدول النامية –عرض تجارب–، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم لاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2012/2011، ص ص 19 ،20

"على أنه "تحاد بين مشروعين أو أكثر للقيام سويا بنشاط مشترك بواسطة كيان قانوني ينشئه ويديره المشتركون".

إن هذا النوع من الاستثمار يساعد كل شريك على الاستفادة من المميزات النسبية للطرف الآخر، فالطرف المحلي تكون له المعرفة التامة بالسوق المحلية، وبالقوانين والإجراءات والفهم لأسواق العمل المحلية، أما الطرف الآخر فلديه تكنولوجيا الصناعة والخبرة الإدارية والمال المطلوب، مقارنة فيما إذا قام أحد الطرفين بمفرده بإقامة المشروع.[1]

-الاستثمار المملوك بالكامل المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع الإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في السوق المضيفة و سيطرتها عليه سيطرة كاملة، و يعد هذا النوع من أكثر الأنواع تفضيلا لهذه الشركات، في حين أنه أقل تفضيلا بالنسبة للدول المضيفة، لكن في ظل المنافسة بين الدول المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية فقد لجأت الدول المضيفة إلى التصريح للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع، و ذلك كوسيلة من طرف هذه الدول لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية رغم تعرضها للعديد من السلبيات.[2]

-الاستثمار في المناطق الحرة:

المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر لمنطقة الحرة جمركيا امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، الا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية.[3]

يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال منح المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ومن تلك الحوافز:

- ❖ عدم فرض رسوم جمركية على المواد الخام المستوردة طالما أن السلعة ستصدر للخارج.
- ❖ وجود نص في الاتفاق على عدم جواز تأميم المشروعات المقامة في المنطقة الحرة.
- ❖ إعفاء دخل الشركات من الضرائب.
- ❖ تقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار منخفضة، وتسهيل إجراءات إقامة المشاريع.

---

[1] عبد الرزاق حمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص41-42

[2] سعدي هند، محاضرات الاستثمار الدولي، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2017/2016، ص 9

[3] ليليا بن منصور، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة خنشلة-الجزائر، ص 118

- ❖ حرية تحويل الأرباح للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق الحرة، وحرية المشاريع الأجنبية في بيع أي كمية من المنتجات في أسواق التصدير الخارجية أو المحلية.

انخفاض تكاليف النقل في المناطق الحرة لأنها تقع على الحدود وقريبة من طرف المواصلات وخاصة الموانئ.[1]

_مشروعات أو عمليات التجميع:

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني العام والخاص، ويتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي لصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة...الخ. والتجهيزات الرأسمالية، في مقابل عائد مادي يتفق عليه.[2]

ب/ من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي:

ويضم ثلاث أشكال للاستثمار الأجنبي المباشر:

-الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي:

وهو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات، إنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يملكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.[3]

-الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي:

يتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية و/أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي و/أو الخارجي كمصانع السيارات والآلات، والملابس، والمواد الغذائية...الخ.[4]

---

[1] سعدي هند، مرجع سبق ذكره، ص 10

[2] http://www.startimes.com/?=17516315; 30/03/ 2021

[3] مطاي علي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دوره في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2016/2015،ص14

[4] مطاي علي، مرجع سبق ذكره، ص 14

-الاستثمار الأجنبي غير الصناعي:

وهو شبيه بالصناعي، غير أن المنتجات في هذا النوع من الاستثمار لا تكون في شكل سلع مادية و إنما في شكل خدمات مثل: الاتصالات، النقل، البنوك، التأمين، مكاتب الدراسات والفنادق...الخ.[1]

2/ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط، حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج وفرص العمالة للمواطنين في الدول المضيفة، فضلا عن أنه يساعد على عمليات التكييف الهيكلي وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة لتصدير أو التي تحل محل الواردات. فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية.[2]

كما تتمثل أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في:[3]

- ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد حلا للعديد من الظواهر السلبية خاصة هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال والبطالة، وذلك عن طريق تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل أساسا في ارتفاع أجورهم وزيادة قدراتهم الإنتاجية، وتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة والاستفادة منها في الرفع من الكفاءة الإنتاجية
- يترتب على الاستثمار الأجنبي انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي، نتيجة قيامه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الإنتاج
- يؤدي المستثمر الأجنبي الى فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدول المضيفة، والتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم.

---

[1] مطاي علي، المرجع نفسه، ص 14

[2] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص ص 31، 32

[3] بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، 2016/2015، ص ص 7 ، 8

الفرع الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

يتم تفسير الاستثمار الاجنبي عبر فرعه المباشر من خلال نظريات اقتصادية منها التقليدية ومنها الحديثة والتي جاءت على يد علماء اقتصاديين منهم فريدمان وابو الاقتصاد ادم سميث وهي كالتالي:

1/ النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت نظرة الاقتصاديون إلى الاستثمار الأجنبي المباشر حيث جاءت عدة نظريات اقتصادية تقليدية مفسرة له وهي كالتالي:

أ/ نظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

تقوم هذه النظرية على تفسير حركة رؤوس الأموال للاستثمار المباشر قياسا على حركة التجارة الدولية و المال، إلا أن هذه النظرية واجهت صعوبات، فهي لا تقدم تفسيرا واضحا للاستثمار الأجنبي المباشر، و افترضت عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال عبر الحدود، و أن الشركات تعمل في سوق منافسة ينفصل فيه البائع عن المشتري، و لا يستطيع أي منهما التأثير في مستويات الأسعار، و الاستثمار الأجنبي المباشر يعد انتقالا لعوامل الإنتاج، و يتم التبادل الدولي عن طريق شركات متعددة الجنسية نتيجة لأسواق احتكار القلة التي تعمل فيها غالبية هذه الشركات و أكثرها قوة.

تطورت هذه النظرية على يد بعض الاقتصاديين لفهم وتفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وأطلق عليها نظرية التحركات الدولية لرأس المال، فرأس المال يتحرك من بلد لأخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال، والتي تعني معدل الخصم الذي من شأنه أن يساوي بين القيمة الحاضرة للتدفقات السنوية المتوقعة للعائد من الاستثمار وبين سعر عرض الأصل الرأسمالي. فرأس المال ينتقل من بلد يتميز بالوفرة إلى آخر يتسم بندرته اعتماد على الاختلافات في أسعار الفائدة، أي ينتقل من البلد الذي تكون فيه معدلات العوائد منخفضة بسبب انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى البلد الذي تكون فيه العوائد مرتفعة، و هذه الفكرة ناشئة من فرضية مفادها أنه عند تنفيذ قرارات الاستثمار فإن الشركات الأجنبية تحاول أن تحمل موازنة بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال و بين تكلفته، فلو افترضنا ان العوائد الحدية المتوقعة في الخارج اعلى منها في البلد الأم، على افتراض أن التكاليف الحدية متساوية، فهنا يكون الحافز للاستثمار في الخارج أقوى من الداخل(البلد الأم).[1]

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 50

إن هذه النظرية يمكن أن تقدم تفسيرا للاستثمار في الأوراق المالية ولكنها تعجز عن تقديم تفسير لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مقنع للأسباب التالية:

أ/ لا يكفي الفارق الإيجابي المتحقق في الخارج مقارنة مع معدل الفائدة المتحقق في الداخل لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ أنه يظل أقل من (علاوة المخاطر) المطلوبة فالاستثمارات الأجنبية كانت في أوجها في بريطانيا قبل عام (1914) لكنها بدأت بالخروج أثناء حقبات عودة النشاط الاقتصادي، وبعد انتهاء الأزمات، باحثة عن الأمان، في الوقت الذي كانت فيه العنصر الوحيد في اتخاذ قرار الاستثمار بل درجة الأمان كانت عاملا حاسما في ذلك.

ب/ إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن بالضرورة تحركات رأس المال الدولي، فالشركات متعددة الجنسية تلجأ إلى زيادة حجم استثماراتها المباشرة عن طريق الاقتراض في الدول المضيفة.

ج/ لم تستطع النظرية التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فأسباب الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره تختلف عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وهذه النظرية تعامل الاستثمار الأجنبي من زاوية تدفق رأس المال المالي ولم تأخذ بنظر الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتضمن إضافة إلى رأس المال، التكنولوجيا، الإدارة وغيرها.[1]

ب/ النظرية النيو كلاسيكية:

تعتبر النظرية النيو كلاسيكية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ماهي إلا تحركات الرؤوس الأموال بين الدول، و تنشأ هذه التحركات نتيجة الاختلافات في أسعار الفائدة بين الدول، حيث تتحرك رؤوس الأموال من الدول ذات العائد المنخفض إلى الدول ذات العائد المرتفع مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، و يرجع اختلاف سعر الفائدة بين الدول إلى مسألة وفرة أو ندرة رأس المال في تلك الدول، بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه من البلدان التي تتسم بوفرة رأس المال أين تكون الإنتاجية الحدية له منخفضة إلى البلدان التي تتسم بندرته حيث تكون إنتاجيته الحدية مرتفعة.[2]

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 51، 52

[2] جابر سطحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 3، 4

لكن هذه النظرية تعرضت لعدة انتقادات يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- لم تميز هذه النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، والنظرية بتحليلها تعامل الاستثمار الأجنبي المباشر من منطلق رأس المال المالي، ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة لا تتضمن رأس المال فقط، بل وأيضا التكنولوجيا والمهارة والإدارة.
- لم تستطع النظرية أن تشرح قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بين دولتين في نفس الوقت، كما لم تقدم تفسيرا لتفضيل قيام الشركات بالاستثمار في الخارج بدل التصدير.

افترضت هذه النظرية وجود المنافسة الكاملة، وهي حالة غير محققة في كل الظروف.

أ/ نظرية عدم كمال الأسواق:

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى ذلك عجز في السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية والتكنولوجيا والمعارف الإدارية...الخ[2]

- **نظرية الميزة الاحتكارية:**

ظهر النموذج الاحتكاري أولا في تحليل هايمر (1960-1966-1976) عن الشركات المتعددة الجنسيات (بينيت 1999)، فوفقا لهايمر، فإن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو الشركة في السيطرة على السوق الخارجي.

ترتكز تلك النظرية على فكرة أن الشركة متعددة الجنسيات تستحوذ على قدرات خاصة بشأن تقييمها ونشاطها في الدولة الأم (كيم ولين 1987). فعلى سبيل المثال أوضح هايمر أن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق (عدم كمال الأسواق) تمنع تلك الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، تلك المميزات تمكن الشركات من المنافسة والحصول على العائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي. والمميزات التنافسية يمكن أن تأخذ العديد من الأشكال، فعلى سبيل المثال قيام الشركة بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن إما

[1] جابر سطحي، المرجع نفسه، ص 4

[2] سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2010/2009،

للشركات المحلية أو حتى الشركات الأجنبية العاملة بذات السوق من إنتاج مثلها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامات التجارية، أو مهارات التسويق التي تتمتع بها الشركة.[1]

- **نظرية تدويل الإنتاج:**

تفسر هذه النظرية الاستثمار الأجنبي المباشر على أن الشركات متعددة الجنسيات تتحرك في استجابة طبيعية لعدم كمال السوق في الأسواق الدولية للسلع والخدمات للاستثمار في الخارج، وتؤكد هذه النظرية أنه من الأفضل بالنسبة للشركة إنشاء فرع بالخارج يمكنها من إحكام السيطرة على ممتلكاتها المادية والفكرية والتقنية بدل أن تعطي الإذن لاستخدام البراءات الخاصة بها.[2]

- **نظرية عدم كمال سوق رأس المال:**

وفقا ل ألبير، فإن الشركات العابرة للقارات في الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة و تشجع الاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة، و أوضح أن عدم كمال الأسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار المباشر، فبعض الشركات من الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات التي تعمل في الدول المضيفة، لأنها تستطيع الاقتراض بسعر أقل من أسواق رأس المال الدولية، و هذا ما حصل عندما يكون الدولار قويا، فهذا المنهج القائم على سعر الفائدة كان له تأثيره على تفسير الاستثمارات الأمريكية خلال الخمسينيات و الستينيات من القرن العشرين و استفادت الشركات الأمريكية من الحصول على ميزات سعر الفائدة دون الشركات التابعة لجنسيات أخرى العاملة بالدول المضيفة و كذا الشركات الألمانية و اليابانية و السويسرية خلال الثمانينيات عندما كانت عملات تلك الدول قوية.

لكن ألبير لم يستطع تفسير حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول التي تقع في المنطقة النقدية الواحدة كالاتحاد الأوروبي حيث نجد أن الشركات الفرنسية تقوم بالاستثمار في ألمانيا، وفشلت هذه النظرية في تفسير الاستثمارات من الدول النامية، لأنه لا وجود لأسواق رأس المال، كما أن الصرف الخارجي مقيد ومحدود من قبل الدولة كما أن الاستثمار يكون من مصادر متعددة ومن دول مختلفة.[3]

---

[1] مريم رواص، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1990-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2014ا-2015، ص ص 22، 23

[2] ضيف أحمد، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسبل تنميته، معارف (مجلة علمية محكمة)، قسم العلوم الاقتصادية، السنة العاشرة-العدد:19، ديسمبر 2015، ص 110

[3] رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس-الجزائر-المغرب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008/2007، ص ص 31، 32

2/ النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

توجد عدة نظريات حديثة تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في:

أ/ نظرية توزيع المخاطر:

ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فوفقا لهذه النظرية الشركات تستثمر بالخارج و ذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة و بالتالي تقوم شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصادياتها غير متشابهة و غير مرتبطة مع بعضها البعض.

بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق و الاقتصاد الأمريكي و إنما على كافة الأسواق العالمية و من ثم لن يتغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها فيدول أخرى غير الولايات المتحدة، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.[1]

ب/ نظرية دورة حياة المنتوج:

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض إلى هنالك دورة لحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة و منها البحث و الابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد انتاجها في السوق المحلي، ثم مرحلة النمو في إنتاجها و تسويقها محليا و دوليا، و مرحلة تشبع السوق المحلية، و من ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى، و أخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية و الجودة و يؤيد الواقع العملي و الممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة، و التي من ابرز الأمثلة لها الصناعات الإلكترونية و الحاسبات الآلية منها بشكل خاص.[2]

---

[1] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، 2010–2011، ص ص 14، 15

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 182

ت/ النظرية الانتقائية:

"لقد قام (دنينغ 1977، 1979،1980) بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها في نظرية شاملة ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية".

"وقد قام دنينغ بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع وقد أوضح دنينغ أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج" وهي:

1- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
2- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
3- أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية.

"و يرى دنينج، أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يحدث عندما تتظافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثلى، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة و يمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية و يجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة، مثل: انخفاض تكلفة الموارد، اتساع السوق و هكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية و المزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا.[1]

[1] صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2013/2012، ص ص 22، 23

ث/ نظرية المدرسة اليابانية:

من أبرز رواد هذه المدرسة كوجيما، أوزوا، تسورومي

حاولت هذه المدرسة تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ عام 1945 وما تتمتع به من ميزات تسييريه وتنظيمية، تميزها عن باقي النماذج الأوروبية والأمريكية، كما طورت هذه المدرسة نموذج يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية.

وتشمل الأدوات الكلية السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، بينما تشمل الأدوات الجزئية القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي.

كما توصي هذه المدرسة بضرورة تدخل الدولة لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، ولهذا فقد أدمج كوجيما بين النظريات التجارية من جهة ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة ثانية، مؤكدا أن الاستثمارات الأمريكية ما هي الا بديل للتجارة، في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، و اعتبر (كوجيما 1986)أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية تتم من قبل مؤسسات صغيرة و متوسطة، و تتركز في البلدان الآسيوية.

كما حاول الاقتصادي (TSURUMI 1982) تفسير مدى فعالية المؤسسات اليابانية مقارنة بالمؤسسات الأمريكية، و توصل إلى أن المسيرين في النموذج الأمريكي ينفردون بعملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، بخلاف النموذج الياباني الذي يركز على إشراك جميع الأطر المتوسطة و العليا في صياغة القرارات الاستراتيجية، و تحديد الأهداف على المدى البعيد.

كما أشار (TSURUMI 1982) إلى أن النموذج الياباني يعتمد على أهمية العلاقات الدقيقة و الوطيدة بين الموردين و الغرف التجارية اليابانية.

وعلى العموم، فإن الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الكبرى من حيث ما تتمتع به اليابان من حزمة من المهارات المتخصصة والمواصفات المتعلقة بالموقع، تستجيب لبيئات متنوعة في البلدان المضيفة لاسيما البلدان المجاورة.

وقد وجه لهذه النظرية العديد من الانتقادات من أهمها:[1]

- يقتصر تحليل هذه النظرية على الاستثمارات اليابانية في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أين تركزت نشاطاتها في دول جنوب شرق آسيا، لكن الاستثمارات اليابانية توسعت في العقود الأخيرة، لتصل

[1] ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر–تونس–المغرب)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر–باتنة–، 2008/2007

إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن هذه الاستثمارات لم تعد مقتصرة على المؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم، بل تعدت إلى الشركات اليابانية العملاقة المتعددة الجنسيات التي توطنت في البيئات العالمية الملائمة لعمليتي الإنتاج والتسويق

- كما يرى جون دينينج أن نظرية كوجيما تعاني من البساطة الشديدة في إطار مرجعيتها، وقصورها في وضع فهم تام لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقييم آثاره على مستوى الرفاهية

ج/ نظرية الموقع:

وهذه النظرية تركز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة والموقع والتي تؤثر على قرار إقامة الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، نظرا لتأكيد هذه العوامل وارتباطها بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته، و التي من بينها:[1]

- العوامل ذات الصلة بالتكاليف كالقرب من المواد الخام والمواد الأولية و الأيدي العاملة و بالذات ما يتصل منها بانخفاض الأجور و نوعية عنصر العمل المطلوب، و مدى توفر رأس المال و تكاليف النقل و التسهيلات الإنتاجية الأخرى المرتبطة بالتكاليف و التي تؤدي إلى توجه مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى التي تنخفض فيها هذه التكاليف بدرجة أكبر من غيرها.
- العوامل التسويقية والمتمثلة بدرجة المنافسة في الأسواق ومنافذ التوزيع، و حجم الأسواق و معدل نموها، و الرغبة في المحافظة على المتعاملين و احتمالات التسويق الخارجي(الصادرات) و ما إلى ذلك من عوامل تسويقية.
- الإجراءات الحمائية وضوابط التجارة الخارجية كنظام الحصص والضرائب الجمركية، و القيود الأخرى على الواردات و الصادرات.
- العوامل المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي مثل تقييد الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، القيود على الملكية، نظام الضرائب، تحويل العملات، استقرار أسعار الصرف...الخ
- الحوافز والتسهيلات التي تمنحها حكومات الدول المضيفة من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية و جذبها.
- عوامل أخرى ترتبط بالأرباح و رؤوس الأموال و مدى توفر الثروات الطبيعية و غير ذلك.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 183-184

د/ نظرية الموقع المعدلة:

وهذه النظرية تستند إلى حد كبير على النظرية السابقة أي انها تتماثل معها، و لكنها تجري تعديلا عليها، و إضافة عوامل أخرى إضافة إلى ما سبق و التي منها:[1]

1/ العوامل الشرطية:

أ/ خصائص المنتج أي السلعة

ب/ الخصائص المميزة للدولة المضيفة

ج/ العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى

2/ العوامل الدافعة:

أ/ الخصائص المميزة للشركة

ب/ مركز الشركة التنافسي

3/ العوامل الحاكمة:

أ/ الخصائص المميزة للدولة المضيفة

ب/ الخصائص المميزة للدولة المصدرة

ج/ العوامل الدولية

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص184 ، 185

جدول رقم 01:

العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	أمثلة
أ/ خصائص المنتج/ السلعة	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة/ جدة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية و المالية و البشرية)، خصائص العملية الإنتاجية.
ب/ الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية و الطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الاقتصادية.
ج/ العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل و الاتصالات بين الدول المضيفة و الدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية و السياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال، و المعلومات، و البضائع، و الأفراد و التجارة الدولية.
العوامل الدافعة	
أ/ الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.
ب/ المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة و مواجهة التهديدات و الأخطار التجارية.
العوامل الحاكمة	
أ/ الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين و اللوائح الإدارية، و نظم الإدارة و التوظيف و سياسات الاستثمار، و الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.
ب/ الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين و اللوائح و السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
ج/ العوامل الدولية	الاتفاقات المبرمة بين الدولة المضيفة و الدولة الأم، و المبادئ و المواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري–قسنطينة، 2007/2006، ص 136

الفرع الرابع: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة:

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأن لها آثار كثيرة على كلا الطرفين أي المرسل (الدولة الأم ,الشركات المتعددة الجنسيات) المستقبل لها (الدولة المضيفة) و في هذا الفرع

1/ الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر (المزايا):

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الصور الأساسية للعولمة، و للشركات متعددة الجنسيات الدور الرئيس في تدفقاته، و عليه يجد مناصرو العولمة و الانفتاح الاقتصادي العالمي أن للاستثمار الأجنبي المباشر منافع و آثار تنعكس على اقتصاديات الدول النامية التي تشهد تطور على غرار الدول الناشئة فإن هذا التدفق الاستثماري.[1] يمكن إبراز آثاره فيما يلي:

أ/ المساهمة في تمويل التنمية:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية رافدا مهما لمصادر التمويل الأخرى في الدول النامية و يعمل على توفير التقنية و الإدارة في هذه الدول و كلاهما يزيد من إنتاجية رأس المال، كما يمكن من الحصول على تقنية جديدة تساعد على الوصول إلى الأسواق العالمية و يعزز من المنافسة في الأسواق الداخلية، و كل ذلك يضمن تنوعا واسعا في التنظيم و الإنتاج و التسويق و يعمل على تسهيل انتقال السلع و الخدمات و التقنيات بين الدول.[2]

ب/ التأثير على الإنتاج و التوظيف:

يترتب على الاستثمار الأجنبي انتاج كميات أكبر و نوعية أجود من السلع و الخدمات، فالاستثمار الأجنبي يؤثر بصورة إيجابية في الإنتاج و زيادة فرص التوظيف، و يؤدي إلى خلق فرص عمل و دخول جديدة، و زيادة في العمالة بسبب تصدير السلع، و يعمل على تحسين مستوى المعيشة للناس، كما أن رأس المال الأجنبي يعتبر ضرورة اقتصادية ملحة لدفع عجلة التنمية في البلدان النامية، و توسيع و تطوير قاعدة الإنتاج، كما يلعب الاستثمار الأجنبي دورا مهما في تغيير الهيكل الاقتصادي و تحديثه و زيادة قدرة الاقتصاد المحلي على توليد الدخل و الإنتاج و إدخال طرق جديدة في الإنتاج و استغلال مصادر جديدة للمواد الأولية و النهوض بالصناعات المحلية و تطويرها.[3]

---

[1] https://abu.edu.iq/research/artiches/6378; 29/04/2021

[2] عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، ط 1، 2008، ص21

[3] عمر هاشم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 22

ج/ التأثير على ميزان المدفوعات:

و يظهر أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و زيادة رأس المال في الدولة المضيفة و ذلك من خلال لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، ومن ناحية أخرى تسهم الأموال الأجنبية في تزويد البلاد النامية بالصرف الأجنبي اللازم للوفاء باحتياجات عملية التنمية الاقتصادية.[1]

د/ نقل التكنولوجيا:

تقوم الاستثمارات الأجنبية بدور مهم في نقل التكنولوجيا المتقدمة و العصرية إلى الدول النامية و تدريب الكادر الوطني على استخدامها، إضافة إلى تقديم الخبرة و المعرفة الفنية، و يتم ذلك عن طريق اتفاقيات المعونة الفنية بين الدول النامية و الدول المتقدمة، كما أن الاستثمارات الخاصة قد تحمل معها مستوى متقدما من التكنولوجيا يمكن الدول النامية من الاستفادة من هذا التطور التكنولوجي، و نقل التكنولوجيا قد يتم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و ذلك عندما ترخص الشركات الأجنبية للشركات المحلية باستخدام التكنولوجيا الخاصة بها، أو بصورة غير مباشرة من خلال التعاملات المشتركة (المشروعات المشتركة)بين الشركات الأجنبية و المحلية، كما أن الشركات المحلية قد تجد نفسها تحت ضغط المنافسة المفروضة عليها من قبل الشركات الأجنبية مجبرة على تطوير قدراتها التكنولوجية.

إضافة إلى الآثار الإيجابية السابقة فإنه يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تحقق آثارا أخرى في الدول النامية، و ذلك كالآتي:[2]

- يترتب على تدفق الاستثمارات الأجنبية دعم قطاع التصدير في الدول النامية و خلق أسواق جديدة للتصدير و زيادة الصادرات، مما يؤدي إلى تقليل العجز في الميزان التجاري للدول النامية.
- تدريب العمالة و زيادة دخلها، حيث الاستثمارات الأجنبية الخاصة تساعد في إيجاد فرص جديدة للعمالة بين أبناء الدول المضيفة لهذه الاستثمارات، فضلا عن المساهمة في تدريب و تطوير هذه العمالة فنيا.
- يساهم الاستثمار الأجنبي في تجديد البنية الداخلية للدول المضيفة، و ذلك من خلال تفكيك الأوضاع غير المستقرة، فالاستثمار الأجنبي يتجه نحو الدول التي تتعهد بتحقيق أوضاع سياسية و اقتصادية و قانونية و إدارية شفافة و مستقرة.

[1] عمر هاشم محمد، المرجع نفسه، ص22

[2] عمر هاشم محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص23 ، 24

هـ/ تأثير الاستثمار الأجنبي في الاستثمار المحلي:

من بين التأثيرات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار الوطني الخاص هي: أنه قد يخلق فرص استثمارية وطنية في الصناعات التكميلية من خلال قيام المنشآت المحلية بتوزيع منتجات المستثمر الأجنبي و إمداده بمستلزمات الإنتاج "التكامل الأفقي و العمودي"، و قد تأتي عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيا التي تؤثر على مدى كفاءة المنشآت المحلية في استخدام عناصر الإنتاج الذي يساعدها على تقليل تكاليف الإنتاج و تعظيم الأرباح مما يشجع على دخول مستثمرين جدد إلى السوق.[1]

2/الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر(العيوب):

رغم الإيجابيات المتعددة التي سبق ذكرها ينبغي على الدول النامية مراعاة الآثار السلبية المترتبة عن هذا النوع من الاستثمار و التي يترتب عنها نتائج وخيمة في المستقبل نذكر منها ما يلي:

أ/ الأثار على ميزان المدفوعات:

إن محاولة تحليل الأثر على ميزان مدفوعات البلد المضيف، تستوجب تقييم الموارد الداخلة إلى الموارد الخارجة كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر في المديين القصير و الطويل، مع حساب التكلفة البديلة، و يشير المعارضون إلى أنه في المدى المتوسط تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات آثار سلبية على ميزان المدفوعات، و ذلك نظرا لعدد من الأسباب منها:[2]

- إن الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات، و المصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لا تلبث أن تتقلب بعد فترة إلى آثار سلبية، حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسية سوف يؤدي إلى زيادة واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة و الخدمات، كما أن تلك الشركات تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع الفوائد على التمويل الوارد عن تلك الشركات من البنوك في الخارج، و دفع مقابل براءات الاختراع و المعونة التقنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج.

[1] نورية عبد محمد، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012، ص 40، بتصرف

[2] عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر _دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري-قسنطينة، 2008/2007، ص ص 63 ، 64

- بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات، و شبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية، فإن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانية، تتمثل أساسا في قيام الشركة ذاتها من الحد من صادرات فروعها، حيث تلجأ إلى حماية أسواقها العالمية من منافسة الفروع و لا تسمح بالتصدير لأسواق محددة دون غيرها
- هناك مزيد من الضغوط قد تقع على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، ذلك نتيجة تسعير الصادرات و الواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسية، خاصة في حالة التكامل الرئيسي مع عدد من فروعها، حيث أن الشركة الأم قد تغالي في أسعار السلع و الخدمات التي تقدمها لبعض فروعها
- كما قد تلجأ إلى تسعير الصادرات من السلع و الخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية، و قد يكون الدافع من وراء هذه السياسة هو محاولة الشركات متعددة الجنسية نقل عبء الضرائب من دولة ذات معدلات ضرائب مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات منخفضة، أو قد تلجأ لذلك كوسيلة مستترة لنقل الأرباح من دولة تفرض قيود مشددة على تحويل الأرباح و رأس المال إلى دول أخرى بها قيود أقل تشددا
- إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على المدفوعات يعتمد على نظام سعر الصرف المعمول به في الدولة المضيفة، حيث أنه في ظل أسعار الصرف المرنة، فإن أي اختلال بين العرض و الطلب على العملات الأجنبية يتم تعديله عن طريق تعديل سعر الصرف، و في حالة زيادة الطلب على العرض فإنه يتم تخفيض سعر الصرف، أما إذا كانت الدولة تطبق أسعار الصرف الثابتة فإن صافي الزيادة في الطلب على العملات الأجنبية الناتج من الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الفائض أو الزيادة في عجز ميزان المدفوعات
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات الخدمية مثل السياحة و الفندقة و التجارة، يعود بالنفع الكبير على الشركات متعددة الجنسيات، و ذلك لارتفاع أرباح الاستثمار و التي يتم تحويلها إلى الخارج، فضلا على أن هذا المجال من النشاط لا يحتاج إلى اسهام المستثمرين إلا لقدر ضئيل من أنشطة البحث و التطوير.

ب/ الآثار على تفاقم المديونية الخارجية:

إن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تفاقم المديونية، لا يظهر الا بعد فترة، لما يتم تحويل أرباح الشركات الأجنبية إلى الخارج، و دفع الفوائد على التحويل الخارجي، و تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب، الأمر الذي يدفع الدول المضيفة إلى زيادة الاقتراض.

و هكذا بدلا من قيام الأجنبية المباشرة بالمساهمة الحقيقية في زيادة رأس المال المتاح لتمويل الدول المضيفة لها، فهي تسبب نقصا فيما هو متاح أصلا، بدلا من أن تخفف من حدة اقتراضها فهي تزيد من حاجتها إليه.[1]

ج/ الآثار على البيئة:

يرجع الاقتصاديون أسباب التلوث البيئي إلى عدة أسباب من أهمها التزايد السكاني الرهيب خاصة في الدول النامية، التقدم الصناعي، و زيادة درجة التقدم التكنولوجي، فإذا كانت الاستثمارات الأجنبية تصاحب معها نقل التكنولوجيا فإنها بذلك تساهم في التلوث البيئي في الدول النامية، حيث كلما زادت درجة التقدم التكنولوجي كلما أدى ذلك إلى التوصل إلى طرق إنتاج أحدث و التوصل إلى استخدام آلات أحدث في العمليات الإنتاجية و النشاط الاقتصادي، و التي تستخدم أنواعا جديدة من الطاقة، و هنا من شأنه أن يزيد من درجة التلوث البيئي، مما حمل حكومات الدول الصناعية المتقدمة إلى إلزام المصانع التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة باتخاذ إجراءات تحد من التلوث البيئي، و لما كانت هذه الإجراءات مكلفة للغاية اتجهت الشركات الأجنبية إلى زيادة نشاطها في البلدان النامية التي لا تفرض مثل هذه القيود.

و ليس هذا فقط فإن لتوطين الشركات الأجنبية في بعض الأنشطة مثل الصناعات الاستخراجية النفطية، التعدينية و الغاز الطبيعي، الصناعات البتروكيماوية، و صناعة الاسمنت و الأسمدة آثارا سلبية على البيئة باعتبار أن هذه الصناعات هي صناعات ملوثة للبيئة.

و هناك ما هو أخطر من ذلك حيث تقوم الشركات الأجنبية بدفن النفايات السامة في أراضي الدول النامية مقابل ثمن بخس.

و هكذا يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية آثار سلبية على بيئتها من خلال تلوث الهواء و الماء و ظهور الأمراض الناجمة عن الصناعات الملوثة للبيئة، خاصة في الدول التي لا تمارس أي رقابة على هذه الأنشطة و ليس لها معايير بيئية متشددة.[2]

[1] جميلة الجوزي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الدول العربية نموذجا، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، ص 146

[2] كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر و الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم الاقتصادية فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر-3- ، 2013/2012، ص 133

د/ تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي:

قد يؤثر الاستثمار المباشر على معدل الاستثمار الوطني الخاص عن طريق سعر صرف عملة البلد المضيف الذي يحدث في حالة تدفق استثمارات أجنبية مباشرة بشكل كبير مما يؤدي لزيادة في سعر صرف العملة و الذي يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للمنشآت المحلية في تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

أيضا تعتمد درجة تأثير هذه الاستثمارات على الكيفية التي يدخل فيها الاستثمار الأجنبي للبلد المضيف، فمثلا بما أن الاستثمارات عن طريق عمليات الاندماج و الاستحواذ هي عبارة عن نقل ملكية أصول شركة قائمة مسبقا إلى فرد أو شركة أجنبية فإن تأثير هذه الاستثمارات سوف يكون أقل من تأسيس شركة جديدة "هذا طبعا في الأجل القصير فقط". و كذلك مدى درجة المنافسة في السوق من حيث عدد المنشآت الأخرى القائمة. كما أن درجة التأثير تختلف في حالة قيام المستثمر الأجنبي بتقديم سلعة جديدة في السوق أو سلعة منافسة للسلع المحلية الموجودة. ففي الحالة الأولى لا يوجد أي تأثير سلبي على المنشآت المحلية بل ربما يوجد تأثير إيجابي عن طريق التكامل الأفقي و العمودي.[1]

آثار سلبية أخرى:[2]

أ/ القدرة التكنولوجية العالية و الخبرات الإدارية المتطورة التي يمتلكها المستثمر الأجنبي قد تتيح له فرصة استغلال البلد المضيف بصورة غير عادلة لا سيما في المجالات المتعلقة بالموارد الطبيعية كالاستثمار بالنفط أو الغاز أو عند خصخصة المشروعات العامة.

ب/ إن منح المستثمر درجة من السيطرة الإدارية عبر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يحد من فاعلية السياسات الاقتصادية في البلد المضيف واستقلالية صانعي القرار المحليين في معالجة الأزمات الاقتصادية الداخلية

[1] نورية عبد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 41

[2] بوحديد ليلى، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية، مجلة تاريخ العلوم، جامعة باتنة، العدد الخامس، ص 168

المطلب الثاني: تحويل التكنولوجيا

نتيجة التطورات الاقتصادية الناتجة عن العولمة و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية نشأت قواعد قانونية جديدة تتلاءم والنمو الاقتصادي التكنولوجي و هو ما أطلق عليه النظام العالمي الجديد و الذي يأخذ بعين الاعتبار التكنولوجيا كعامل من عوامل الإنتاج.[1]

الفرع الأول: تعريف التكنولوجيا:

تعددت تعاريف التكنولوجيا بتعدد العلماء و الباحثين نذكر منها:

أ/التكنولوجيا: هي فن و علم أصول الصناعة نظرا لما تتطلبه من دراسات و بحوث و مهارات و خبرات ضرورية للتطبيق في قطاعات مختلفة و خاصة الإنتاجية منها، و تعتبر ركن حضارة الإنسان لأنها تمثل مجموعة النظم و المفاهيم التي يحتاج إليها كل فرد ليعيش بها داخل المجتمع لمواجهة متطلبات الحياة في المستقبل، و هي ضرورية للبلد المضيف نظرا لما تتميز به من علم التقنيات المبني على البحث و المعرفة و قدرات المهندسين و العاملين.[2]

2/ كما أن التكنولوجيا: عبارة عن مجموعة من المعارف و المهارات و الخبرات المتراكمة و المتاحة و الأدوات و الوسائل المادية و التنظيمية و الإدارية التي يستخدمها الانسان لاستغلال موارد البيئة وتطويع ما فيها من موارد و طاقات لخدمته في أداء عمل أو وظيفة ما في مجال حياته اليومية لإشباع الحاجات المادية و المعنوية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع.[3]

[1]صلاح الدين جمال الدين، عقود نقل التكنولوجيا دراسة في اطار القانون الدولي الخاص و القانون التجاري الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2004، ص 7

[2]بوظراف جيلالي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية حالة الصين، مجلة الحقيقة، مجلد 11، العدد 1، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم التجارية، ص 145

[3]سحانين الميلود، مساهمة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة–دراسة حالة الجزائر–، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس، 2016/ 2017 ، ص 28

الفرع الثاني: طرق نقل التكنولوجيا:

نظر للعلاقات بين عارضي التكنولوجيا و الراغبين في الحصول عليها نجد أنه يوجد طريقتين لنقل التكنولوجيا تتمثل في نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، والطرق التعاقدية لنقل التكنولوجيا.

1/ الاستثمار المباشر كطريقة لنقل التكنولوجيا:

شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى الستينات ازدهار نظرية النمو عن طريق إمداد الدول المتخلفة صناعيا برؤوس الأموال وكذلك ازدهار النظرية القانونية للاستثمار المباشر الأجنبي فيها، و ذلك بغرض الحصول على المواد الأولية و تبادل المنتجات و على عكس ذلك فلقد طرحت فترة السبعينات مسألة السيطرة الاقتصادية في البلدان المتخلفة صناعية بطريقة أكثر حدة حيث تواجه فيها الشركات المتعددة الجنسيات صعوبات تدفعها إلى تغيير موقفها بصدد الاستثمارات المباشرة و تفضل في بعض الأحيان سياسة التعامل وإقامة المشروعات المشتركة.[1]

2/ الطرق التعاقدية لنقل التكنولوجيا:

مع معاناة البلدان النامية من الفجوة التكنولوجية و بينها و بين البلدان المتقدمة و التي تعيقها في مسارها التنموي قررت البلدان النامية في بداية القرن العشرين تبني سياسات اقتصادية جادة من أجل فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية من أجل جلب التكنولوجيا و هناك طرقتين:

أ/ الطرق التعاقدية التقليدية لنقل التكنولوجيا:

وفق هذه الطريقة النقل التكنولوجي ليس مجرد نقل للأجهزة أو الآلات و المعدات بل نقل المعرفة أيضا و الطرق العملية للإنتاج، كما أن عقد الترخيص الصناعي هو عقد رضائي بين طرفيه (المرخص، و المرخص له)، و قد يشمل هذا العقد حقا أو أكثر من حقوق الملكية الصناعية يمنحه الطرف الأول للثاني.[2]

[1] مشلوف سهام، التطور التكنولوجي و دوره في تفعيل إدارة المعرفة داخل المنظمة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم، 2017/2016، ص 12

[2] مشلوف سهام، مرجع سبق ذكره، ص 13

ب/ الطرق التعاقدية الجديدة لنقل التكنولوجيا:

من الناحية العلمية فإن الانتقال من مرحلة اكتساب التكنولوجيا عن طريق عمليات مستقلة إلى اكتساب التكنولوجيا المدرجة في التصرف الخاص بالاستثمار سوف يتم في مرحلتين متمايزتين:[1]

- تعتقد مسؤولية موردي التكنولوجيا على إقامة مجتمع جاهز للتشغيل و صالح لتحقيق النتائج المتفق عليها و هذه العملية يعبر عنها بعقد تسليم المفتاح في اليد، و يتضمن هذا أن يكون المكتسب قادرا على تنسيق العديد من الأنشطة التي تدخل في المجمع الصناعي.
- تمتد الالتزامات المنبثقة من عقد تسليم المفتاح باليد مع الإبقاء على مسؤولية مورد التكنولوجيا خلال الفترة اللازمة للسيطرة الصناعية المستقلة للمنشأة بواسطة المستخدمين المحليين، وهذه العملية يعبر عنها بعقد المنتوج باليد، والهدف من هذا العقد هو تأكد المكتسب بأن المنشأة تحقق الإيراد المرجو منها وذلك عن طريق استخدام العمالة المحلية.

الفرع الثالث: صعوبات نقل التكنولوجيا:

تواجه نقل التكنولوجيا من الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول النامية عدة صعوبات ومشاكل نذكر منها:[2]

1/ صعوبة السيطرة على التكنولوجيا المستوردة: لأن التكنولوجيا تستورد لا تكتسب والذي يستورد فيها هي نتائجها و التي تبقى هيكل بلا روح.

2/ ضعف الطاقة العلمية والتكنولوجيا في البلدان النامية: حيث أن الطاقة العلمية أو التكنولوجية على مستوى عالمي من 90بالمئة إلى 95 بالمئة من الطاقة العالمية للتكنولوجيا، في حين الدول النامية تملك 5 بالمئة إلى 10 بالمئة من هذه الطاقة.

3/ بطئ عملية نقل التكنولوجيا: تستغرق عملية المفاوضات سنوات مما يتسبب في تأخر تحقيق النتائج المرجوة إلى جانب عمليات النقل العشوائية التي تتم في غياب أي سياسة محلية سليمة لخلق قاعدة محلية مستقلة في مختلف الميادين التكنولوجية وحمايتها من المنافسة الأجنبية.

[1] مشلوف سهام، المرجع نفسه، ص 13

[2] بروش نورة، مرجع سبق ذكره، ص ص 16 ، 17

4/ التكاليف الباهظة للتكنولوجيا المستوردة:

- التكاليف المادية و التي تؤثر على ميزان مدفعاتها، و توازناتها المالية و التجارية، و بالتالي انعدام الانسجام بين عملية اكتساب التكنولوجيا و انطلاق التنمية، والمتمثلة في الإتاوات الخاصة بحقوق الإنتاج و براءات الاختراع و ارتفاع تكاليف و قطع الغيار.
- التكاليف الاجتماعية و الثقافية التي تؤثر بمجموعة القيم والضوابط و العادات التي تسير عليها الحياة في المجتمعات المستوردة لها إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة كون هذه التكنولوجيات كثيفة رأس المال غير ملائمة لظروف الدول النامية.
- التكاليف البيئية الناتجة عن عدم ملائمة التكنولوجيا المنقولة و منها التلوث.

المطلب الثالث: IDE و تحويل التكنولوجيا نحو الدول النامية و بناء اقتصاد المعرفة

الفرع الأول: مفهوم المعرفة

المعرفة لغة: يعود الأصل في كلمة "معرفة" إلى اشتقاقها من الفعل (عرف)، و معرفة الشيء هي إدراكه بأحد الحواس.

و جاء في المعجم الوسيط عن المعرفة: عرف، يعرف، معرفة و عرفة و عرفانا: أي علم.[1]

المعرفة اصطلاحا: يوجد العديد من التعريفات الخاصة بالمعرفة، و لعل من أبرزها أنها تعني قدرة الانسان على فهم الحقائق و الأحداث، و استيعابها سواء من خلال المعلومات المتاحة أمامه، أو عبر قدرته على تحليل التفاصيل أو المرور بتجربة مشابهة و الاستفادة من تجارب و خبرات السابقين.

و تعني أيضا: قدرة استفادة الانسان من ما تعلمه من التجارب التي مر بها بشكل يجعله يمتلك المزيد من الخبرات.[2]

و عرفت أيضا: أنها "خلاصة تجميع و ترتيب المعلومات الخاصة بموضوع معين في فترة معينة، و هي أكثر قيمة و منفعة لذلك تستخدم في اتخاذ القرارات". ركز الباحث في هذا التعريف على أهمية المعرفة في اتخاذ القرار، كما

[1] بوزيدي هدى، دور ادارة المعرفة في تطوير البحث العلمي بالجامعات– دراسة حالة عينة من الجامعات الجزائرية–، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف–1–، كلية العلوم الاقتصادية، 2018/ 2019، ص 16

[2] https://www.almrsal.com/post/451567; 11/06/2021

أنها حصيلة استخدام البيانات و المعلومات و التجربة التي يتم الحصول عليها عن طريق التعلم و الممارسة، في تشخيص المشاكل و تحديد بدائل لها، و الوصول إلى أفضل الحلول و أنجعها للتجاوب مع المستجدات.

و في تعريف آخر: هي معلومات ممتزجة بالتجربة و الحقائق و الأحكام و القيم التي تعمل مع بعضها كتركيب فريد يسمح للأفراد و المنظمات بخلق أوضاع جديدة و تحقيق إدارة التغيير.[1]

الفرع الثاني: البنية القاعدية لاستقبال المعارف العلمية

يجب على الدول النامية أن تبني قاعدة أساسية لاستقبال الاستثمارات المباشرة المجهزة بالتكنولوجيا الحديثة فتشمل هذه تقنيات المعلومات و الاتصال ومؤسسات دعم البحث و التطوير و الرأس المال البشري و التدريب المهني إذن فعملية التحويل للتكنولوجيا تفرض على البلد النامي المضيف أن يدخل في الإقلاع المعرفي مرتكزا على التحول من الاقتصاد المادي إلى الغير مادي القائم على المعرفة و المعلومات.

تعتبر الأولويات اللازمة لتدفق الاستثمار المباشر لأنها تلعب دور في بناء قدرة البلد المضيف على الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث تشكل كثافة الخطوط الهاتفية الثابتة و المنقولة الحواسيب الشخصية و مدى استخدام الانترنت المؤشرات الأساسية لهذا الاندماج.[2]

1/ التعليم و تطوير رأس المال البشري:

البلدان النامية في حاجة ماسة إلى تطوير قدراتها العلمية و الثقافية لمسايرة الاقتصاد العالمي في أقرب وقت حتى يتمكن الأفراد و الشركات من القدرة على الإنتاج الثروة حسب قدرتهم على التعلم و المشاركة في الابداع، لأن التحويل التكنولوجي يعتمد على النشاط الكثيف للمعرفة و يساعد على تراكم المعرفة للرأسمال البشري.[3]

[1] بوزيدي هدى، مرجع سبق ذكره، ص ص 16 ، 17

[2] بوظراف جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص149

[3] بوظراف جيلالي، المرجع نفسه، ص 149

2/ البحث العلمي و التطوير:

تتطلب التكنولوجيا عند تحويلها إلى الدول استمرارية في البحث و اعتماد مخابر للبحث و التطوير فيجب أن تولي الاهتمام بهذا البحث لأنه القلب للتقدم التكنولوجي و يزيد من الاستثمارات المادية و البشرية.

البحث العلمي عبارة عن الأنشطة الهادفة إلى زيادة الذخيرة العلمية و تطبيقاتها في الواقع العلمي و ينقسم إلى قسمين:[1]

-البحث الأساسي يمثل الجهود المبذولة من أجل الحصول على المعرفة العلمية و لا يكون القصد منها الربح التجاري.

-أما البحث التطبيقي الغرض منه زيادة المعرفة لغرض إشباع حاجات ملموسة عن طريق إيجاد حلول لمسائل محددة، كاستنباط طرق جديدة للإنتاج أو خدمات.

الفرع الثالث: قنوات انتشار التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر:

1/ آثار الاظهار، التقليد و العدوى:

من بين الدراسات الأولى في هذا المجال (أرو 1997، و فندلي 1978)، و التركيز على أثر العدوى الذي يمكن أن يحدثه الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعتبر التكنولوجيا وفق أعمالهما بمثابة المرض الذي ينتقل من خلال الاتصال البشري، إذ يمكن نسخ الابتكارات التكنولوجية بصورة أكثر فعالية في وجود اتصال مادي و مستمر بين الشريك مالك التكنولوجيا و الطرف المتلقي لها، من خلال هذه النظرة، يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر تجسيدا فعليا لانتقال التكنولوجيا، و بالنسبة للدول النامية، فإنه يمكنها هي الأخرى تحسين سيرورة إنتاجها من خلال الملاحظة و التقليد لممارسات الشركات متعددة الجنسيات العاملة في أسواقها إضافة إلى ذلك يمكن اعتبار الهندسة العكسية هي الأخرى قناة فعالة لنقل التكنولوجيا من خلال نسخ المنتج الذي يقتضي تكلفة منخفضة مقارنة بمجهودات الصنع و التطوير المحلية، و التجارب اليابانية و الكورية تضرب أحسن مثال في هذا المجال.[2]

2/ المنافسة:

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون ناقلا للتكنولوجيا من خلال المنافسة بين الشركات الأجنبية و المحلية، مع أن ذلك ليس بالسهولة التي يبدو عليها، فتحويل التكنولوجيا هنا يعتمد بالدرجة الأولى على القدرة التنافسية للشركات المحلية، ومدى الضغط التنافسي الذي يمكن أن تحدثه الشركات الأجنبية عليها، إذ تتجه الشركات المحلية

[1] بوظراف جيلالي، المرجع نفسه، ص ص 149، 150

[2] آسيا عطيل، مراد صاولي، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية-إضاءة على تجربة الصين-، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 02، 14 ديسمبر 2019، ص69

عادة إلى أن تكون أكثر كفاءة و تنافسية إذا ما تمكنت من تبسيط عمليات الإنتاج و تحديث التكنولوجيا المعتمدة، وفق هذا يمكن تحويل التكنولوجيا من خلال المنافسة بعنصرين أساسيين و هما طبيعة التكنولوجيا التي يتم تحويلها إلى الدول النامية و درجة تعقيدها، و كذلك مدى قدرة الشركات المحلية على فهم و تفكيك هذه التكنولوجيا. و في الغالب تقوم الشركات الأجنبية بتحويل التكنولوجيا الأكثر تعقيدا لتصعيب عملية المنافسة على الشركات المحلية، و في بعض الأحيان يكون التواجد الأجنبي غير موات لتنمية النسيج الاقتصادي للشركات المحلية إذا ما عجزت هذه الأخيرة عن منافستها، وهو ما أثبتته بعض الدراسات التجريبية كدراسة (ايتكان و هارسون 1999) التي بينت الأثر السلبي الذي تواجهه الشركات المحلية في فنزويلا لعدم قدرتها على المنافسة، و التي تسببت في تقليص حصتها في السوق، ما نتج عنه تقليص النفقات على البحث و التطوير و تقليص مجال نشاطها.[1]

3/ التكوين و نشاطات البحث و التطوير:

يمكن لنشاطات البحث و التكوين التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات أن تكون آلية جيدة لتحسين جودة اليد العاملة المحلية، خاصة في الدول النامية المتميزة بضعف نظامها التعليمي، إذ عادة ما تقوم الشركات متعددة الجنسيات ذات الكثافة من حيث رأس المال المستثمر بنشاطات البحث و التطوير إراديا عند الاستثمار في الدول التي تكون فيها تكلفة اليد العاملة منخفضة، و ذلك من أجل تعزيز احتياجاتها من اليد العاملة المؤهلة، هذه المهارات التي يمكن لليد العاملة المحلية اكتسابها سوف تسمح بانتقالها إلى الشركات المحلية عن طريق تدوير العمال الذين يمكنهم فيما بعد ترك مناصبهم للعمل في مؤسسات محلية أو إنشاء مشاريعهم الخاصة بهم، الأمر الذي يعد إيجابيا. لكن في الواقع العملي، قد لا يكون الأمر كذلك، لأن الكثير من نشاطات البحث و التطوير أصبحت مؤخرا تقتصر على دول المنشأ، لأسباب تتعلق بتحقيق وفورات الحجم و حماية حقوق الملكية الفكرية في تلك الدول، وهو ما يفسر ضعف قطاع الأعمال في تمويل نشاطات البحث و التطوير في الكثير من الدول النامية في ظل قصور التمويل من جانب المؤسسات المحلية.[2]

4/ الرابط بين الزبائن و الموردين:

تعد العلاقات العمودية المنعقدة مع الشركات متعددة الجنسيات قناة مهمة لانتشار التكنولوجيا للدول المضيفة، فمن المرجح أن تنتشر المعارف بطريقة متداخلة صناعيا من خلال العلاقة الناشئة بين الشركة الأجنبية و مورديها المحليين، إذ يمكن للشركات متعددة الجنسيات التموين بالمدخلات و السلع الوسيطة و فرض معايير التصنيع، يمكن للشركات متعددة أن توفر المساعدة التقنية، نشاطات التكوين و خدمات بعد البيع لمورديها المحليين، و هو ما يسمح بتحويل المعارف و التكنولوجيا إلى الموردين المحليين.[3]

---

[1] آسيا عطيل، مراد صاولي، مرجع سبق ذكره، ص ص69، 70

[2] آسيا عطيل، مراد صاولي، المرجع نفسه، ص 70

[3] آسيا عطيل، مراد صاولي، المرجع نفسه، ص 70

المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا

هناك عدة طرق لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، تتمثل في شراء براءات الاختراع و حقوق الاستغلال و هناك طرق أخرى منها نقل هذه التكنولوجيات عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي أو عن طريق الاستثمار المشترك و الذي سنتطرق إليه في المطلب الأول، بينما في المطلب الثاني سنتطرق إلى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا ومؤهلات استخدامها.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا نحو الدول النامية

الفرع الأول: نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

في هذا النوع و عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات باستثماراتها المباشرة في الدول النامية دون مشاركة من أي طرف محلي، فإنها تجلب معها عدتها الكاملة لإقامة مشاريعها بما في ذلك " الحزمة التكنولوجية " التي تحتاج إليها و التي تشمل دراسة الجدوى الفنية و الاقتصادية للمشروع المزمع إقامته، و القيام بالأعمال الهندسية و التصاميم المطلوبة، و إحضار الخبراء و الفنيين و الإداريين، و المعدات و الآلات، و الاشراف على انجاز المشروع و على مباشرته في الإنتاج و التسويق.[1] و يتم نقل المعرفة داخليا من الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات التابعة عندما يتم تطوير المعرفة في موقع واحد لكن تستغل في مكان آخر.[2]

الفرع الثاني: نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار المشترك

إن عملية المشاركة في المشاريع المشتركة لا تقتصر فقط على الحصة في رأس المال، بل تمتد أيضا إلى الإدارة الخبرة و براءات الاختراع، أو العلامات التجارية ...الخ، و من السمات المميزة للمشروع المشترك هو مشاركة كافة أطرافه في إدارة النشاط المشترك، و الاستغلال المشترك لما يقدمه الأطراف من موارد، و بالتالي تشمل الاحتكاك المباشر (التعلم بالتفاعل، التعلم بالمراقبة)، و هذا ما يؤدي إلى اكتساب الطرف المحلي خبرات إدارية و فنية، إضافة إلى تعزيز الثقة بالشركات المحلية و منتجاتها. و بالتالي فنقل التكنولوجيا عن طريق المشروعات المشتركة

[1] انطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة، العدد 59، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1982، ص 59

[2] Suzana ldayu wati osman et all, **The theoretical perspectives underlying technology tranfer : Aliterature review,** intertional journal of business and management, vol. 7, N.2, Malaysia, january 2012, p 278

يؤدي إلى اكتساب الخبرة الحقيقية للعناصر الوطنية، و يسهل إلى درجة كبيرة عملية نقل التكنولوجيا، إلا أن إقامة مشروع مشترك لا يحل المشكلة جذريا لأن الجانب المثير للاهتمام في الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية يتمثل في انعزال المشاريع عن النشاطات الوطنية في مجالي العلم و التكنولوجيا، فكل مشروع يتم تصوره و تنفيذه من زاوية منفعة نهائية، و لم تبذل جهود حقيقية لتسخير المشروع نفسه كأداة لتطوير كفاءة وطنية في حقلي العلم و التكنولوجيا، و بالتالي لابد على الدول النامية من التركيز في عقود المشروعات المشتركة بشكل خاص و الاستثمار الأجنبي بشكل عام على هدف اكتساب التمكن التكنولوجي، و عدم الاعتماد على فكرة أن الاستثمارات المباشرة تحمل معها بشكل تلقائي التكنولوجيا إلى الدول المضيفة.[1]

هناك أربع آليات أساسية لنقل التكنولوجيا من فروع الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول المضيفة نذكرها كالتالي:

1/ الروابط العمودية مع الموردين المحليين: حيث يتجلى في حالة الروابط الرأسية مع الموردين المحليين في البلدان النامية هجرة الموظفين المؤهلين، و تدويل البحث و التطوير، في هذه الحالة (الروابط العمودية) تقدم الشركات متعددة الجنسيات بشكل عام المساعدة الفنية و التدريب و المعلومات المختلفة لتحسين جودة منتجات الموردين. كما تساعد العديد من الشركات متعددة الجنسيات الموردين المحليين لشراء المواد الخام و السلع الوسيطة و تحديث أو تحسين مرافق الإنتاج.[2]

2/ الروابط الأفقية مع الشركات المحلية المنافسة: فالمنافسة مع الشركات الأجنبية يجبر الشركات المحلية المتنافسة على تحسين أسلوب إنتاجها للحفاظ على أسواقها. و يؤدي تسرب و نقل التكنولوجيا و المعرفة –من فروع الشركات متعددة الجنسيات إلى شركات البلد المضيف– إلى تعزيز إنتاجية و كفاءة هذه الأخيرة.[3]

[1] بابوري حمزة، قدري صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 107

[2] OCDE, **L'investissement direct étranger au service du développement : optimiser les avantages minimiser les couts,** Op.Cit., p 14

[3] Monaj fant and sangeta mondal, **FDI, Technology transfer and spillover : a case stade of india , discussion paper 10-04 in economics, center international trade and development, india,** november 2010 , p 05

3/ هجرة الموارد البشرية المؤهلة: حيث أن دوران اليد العاملة المدرجة من قبل الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى نقل التكنولوجيا و المعلومات الهامة إلى الشركات المحلية. حيث أن التدريب يكون أثناء العمل أو بالتعليم، هذا الأخير الذي قد يكون أحيانا في الشركة الأم,[1]

4/ التقليد: حيث أنه يمكن أن يكون هناك انتشار للتكنولوجيا من خلال تقليد الشركات المحلية لتكنولوجيا الشركات متعددة الجنسيات.[2]

المطلب الثاني: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا و مؤهلات استخدامها

لقد أكد الكثير من الخبراء في هذا الشأن أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوسيلة الحقيقية التي بموجبها يتسنى للدول المستقطبة له من امكانية الحصول على مختلف المعارف التكنولوجية و اكتساب مؤهلات استخدامها.[3]

الفرع الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا

مما أصبح مسلما به أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد كثيرا الدول النامية على اكتساب المعارف التكنولوجية، التكنولوجيا المحملة من هذا الاستثمار متطورة بالنسبة للدول النامية التي تستعمل التكنولوجيا البسيطة من ثمة ان الاهمية تكمن في:

- ان الاستثمار يساعد على تطوير الصناعة في الدول النامية مما يجعلها في تنافس داخلي مع المنتجات المحلية و منتجات الاستثمار الاجنبي المحملة بالتكنولوجيا
- تساعد التكنولوجيا المحولة من الاستثمار الاجنبي في ترقية مراكز بحث و تطوير الدول النامية من خلال اكتساب حقوق الاستغلال
- استغلال التكنولوجيا المحلية و تطويرها مع ما يتناسب و تكنولوجيا المستثمر الاجنبي
- تخفيض تكاليف التكنولوجيا المصنعة محليا و تعويضها بمردودية التكنولوجيا المنقولة من الاستثمار الاجنبي

[1] بابوري حمزة، قدري صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 107

[2] بابوري حمزة، قدري صلاح الدين، المرجع نفسه، ص 107

[3] العلمي فاطمة، زعفران منصورية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم، الملتقى الدولي الثاني، ص 10

- تخفيض تكلفة البحث و التطوير في الدول النامية ذلك لأن المستثمر الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا المتطورة جاهزة .
- رفع مستوى وجودة الانتاج الى المقاييس العالمية[1]

الفرع الثاني : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل مؤهلات الادارة في استخدام التكنولوجيا

ان الدول النامية على عكس الدول المتطورة لا تستطيع استخدام التكنولوجيا بتعقيداتها بمهاراتها المتدنية ولهذا فإن الاستثمار الاجنبي يساعد هذه الدول في اكتساب المهارات و مؤهلات الادارة، حيث تمكن الدول المضيفة من الاستفادة من عدة مزايا في هذا الشأن و لعل أهمها:[2]

- ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو عامل من عوامل نقل مؤهلات الادارة و التنظيم، إذ عن طريق اجتذابه يمكن للشركات الأجنبية أن تساهم في اقحام أساليب إدارية حديثة و متطورة؛
- ان الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تنمية المهارات الادارية للمؤسسات الوطنية في حال المحاكاة أو عبر اثارة حماسها في تنمية المهارات الادارية فيها، حتى تكون قادرة على منافسة الشركات الأجنبية؛
- تنمية مهارات و كفاءات الموارد البشرية عن طريق تطوير في أساليب الادارة في الدول النامية.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المطلب الاول : الدراسة الأولى

- **دراسة كريمة فرحي** بعنوان "**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر و الجزائر** " أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3-، 2013/2012، حيث أنها طرحت الاشكالية التالية " **ما مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية حتى تتسارع لاستقطابه ؟ و ما هو واقعه في الجزائر مقارنة مع كل من الصين و تركيا و مصر ؟**" حيث هدفت هذه الدراسة الى:
  - بيان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره الاقتصادي على البلدان النامية.
  - تحليل مختلف العناصر المحددة لتدفق و استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى كل من الصين، تركيا، مصر و الجزائر.

[1] http//www.almaal.ord/the-importance-of-in-developing-countries ; 06/06/2021

[2] لعلمي فاطمة، زعفران منصورية، مرجع سبق ذكره، ص 13

- تحديد سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف الدول محل المقارنة.
- محاولة معرفة مدى مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول محل المقارنة و مدى تأثرها بالحوافز التي تقدمها هذه الدول للمستثمر الأجنبي.

و اعتمدت في استخلاصها للنتائج على المنهجين: " **الوصفي و التحليلي** " و ذلك لتحليل و تشخيص و تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

و توصلت الدراسة الى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة للنمو الاقتصادي و وسيلة فعالة للنهوض باقتصاديات البلدان النامية و ذلك من خلال التكنولوجيا المحولة.

المطلب الثاني: الدراسة الثانية

- **دراسة بروش نورة** بعنوان " **أثر نقل التكنولوجيا في اطار الاستثمار الأجنبي المباشر على استراتيجية التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا** " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس–سطيف–1، 2013/2012، و التي حاولت معالجة الاشكالية التالية: " **ما هو أثر نقل التكنولوجيا في اطار الاستثمار الأجنبي المباشر على استراتيجية التنمية المستدامة في كل من الجزائر و ماليزيا** "، و هدفت الى:

- محاولة ابراز أهمية و دور التكنولوجيا المتطورة خاصة المستدامة منها في المحافظة على البيئة و صحة الانسان و دفع عجلة النمو و التنمية الاقتصادية، و من ثم معرفة كيفية تحسينها و تكييفها، لتتلاءم مع الثقافة و الظروف السائدة بطريقة تساهم في عملية التنمية الشاملة و من ثم اللحاق بركب الدول المتطورة
- التعريف بالدور التمويلي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي طرحته الأدبيات الاقتصادية كمصدر تمويلي لعملية التنمية الاقتصادية مع لفت الانتباه الى أنه قد لا يراعي حقوق البيئة، و في هذه الحالة محاولة معرفة متطلبات احداث منظومة من القواعد و القوانين المنظمة له في الدول المضيفة له لحفظ حقوق البيئة
- محاولة توضيح جانب القصور و الخلل في الاستراتيجيات المتبعة حاليا في الحصول على التكنولوجيا الأجنبية و من ثم كيفية استخدامها و تكييفها محليا و المفاضلة بين مختلف الطرق البديلة للحصول عليها
- التعرف على واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و ماليزيا من خلال بحث و تحليل عوامل جذبه و مدى توفرها بمناخ الاستثمار الجزائري و الوقوف على المسببات الحقيقية وراء عدم تجسيد و تحقيق العديد من المشاريع المبرمجة و غير المحققة
- تحليل الآليات و السبل التي من خلالها يمكن للجزائر أن تطور و تنمي الاستثمار المحلي و الأجنبي ليكون سندا حقيقيا لدفع التنمية الاقتصادية و بالتالي حل المشاكل العالقة التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري

- محاولة اختبار الاستراتيجية التي تعاطت بها ماليزيا مع التعليم و التدريب التقني و المهني لمواردها البشرية

و قد اتبعت المنهج الوصفي في تجميع و تحليل البيانات و المعلومات عن نقل التكنولوجيا في اطار الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطرق الى المفاهيم العامة و مدى مساهمة التكنولوجيا في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة و المنهج الاحصائي المقارن في الفصل الأخير قصد القيام بمقارنة و تحليل وضع الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل و اكتساب التكنولوجيا و توليدها في الاقتصاد الماليزي المتقدم نسبيا عن الاقتصاد الجزائري

و قد أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- هناك فجوة تكنولوجية بين الدول المتقدمة و الدول النامية أما التقنيات المحولة الى البلدان النامية ماهي الا تلك التي تخلت عنها الدول المتقدمة و أوجدت بديلا لها
- ان عمليات تسويق التكنولوجيا على المستوى الدولي لا يؤدي الى نقل حقيقي للتكنولوجيا
–الحفاظ على الميزة الاحتكارية–من البلدان الصناعية الى البلدان النامية بل تؤدي الى نوع جديد من التبعية و هو التبعية التكنولوجية
- على الرغم من انطلاق تلك النماذج التنموية بالاعتماد الكامل على التكنولوجيا الغربية المنقولة من الخارج الا أنها أدركت مدى الانفصال على مستوى الواقع في مواجهة المشاكل الاجتماعية المختلفة التي تظهر فيها من بطالة و عدم ملائمة تلك التكنولوجيات لظروف بلادهم و واقعهم الاجتماعي
- ان نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية و مهما كانت طريقة نقلها له آثار جانبية سيئة على جوانب التنمية المستدامة الأخرى كما أن استمرار التقدم التكنولوجي و نموه في الدول المتقدمة سيظل سببا في ايجاد المشكلات في الدول الصناعية المتقدمة شأنها في ذلك شأن الدول النامية
- من شأن التعاون التكنولوجي –سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف و أكفأ تناسب الاحتياجات المحلية– الذي يهدف الى سد الفجوة بين البلدان الصناعية و البلدان النامية أن يزيد من الانتاجية الاقتصادية، و أن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة
- ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على ترقية المهارات و يساهم بشكل كبير في عمليات التدريب للعمال المحليين و تحسين العمل الاداري و ادخال طرق التسيير الحديثة، و كلها عوامل تساهم في بقسط كبير في تحسين نوعية المنتج، و تزيد في الانتاجية، الا أنه لا يعمل في مجال الأعمال التنموية للدولة، فهدفها هو تعظيم العائد على رأس المال و نهب الثروات و استغلال الموارد البشرية بصورة غير انسانية

- حول العامل النامي الى تنفيذ البرامج الاستثمارية الأجنبية مما جرده من القدرة الابتكارية، حيث يجري توجيه جهوده نحو التخصص الدقيق و المبسط في تشغيل أو صيانة بعض الأجزاء و يزيد الاعتماد على ما يعرف بالصناديق التكنولوجية المغلقة تحت داعي تقليل الحاجة الى الخبرات
- التكنيكية و تدنية تكاليف الصيانة الدورية

المطلب الثالث: الدراسة الثالثة

- **دراسة رفيق نزاري** بعنوان " **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي –دراسة حالة تونس، الجزائر و المغرب–**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011، و تطرق الباحث في هذه الدراسة الى طرح الاشكالية التالية: " **ما هو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من تونس الجزائر و المغرب**"، و تهدف دراسته الى محاولة ابراز تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي و محاولة البحث عن طرق قياس علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي عن طريق استخدام نماذج النمو الداخلي و استعمال الاقتصاد القياسي لدراسة الظاهرة الاقتصادية و التعبير عنها كميا.

و استنتج الباحث من خلال دراسته أن الدولة التونسية لم تستطع الاستفادة جيدا من هذه الاستثمارات و كان التأثير عليها بالسلب، أما في الجزائر فقد كان التأثير ايجابي على معدلات النمو، أما المغرب فقد كان التأثير عليها ضعيفا.

المطلب الرابع: القيمة العلمية المضافة

من خلال الدراسات السابقة التي أوضحت وجود علاقة كبيرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا فقد تميزت دراستنا عن الدراسات السابقة لاحتوائها على توضيح مفهوم المعرفة، البنية القاعدية لاستقبال

المعارف العلمية و قنوات انتشار التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر (أنواع التعلم التكنولوجي)،

خلاصة الفصل:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وتعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الاقتصادي، حيث تقوم المؤسسات الاقتصادية بالبحث عن الثروات خارج الدولة الأم أو تصريف الفائض إلى الخارج، وكذلك البحث عن الأيدي العاملة الرخيصة في الدول الأخرى ولاسيما في الدول النامية و ينتج عن هذا نقل للتكنولوجيا و المعارف العلمية و كذلك الخبرة و الكفاءة والتي تساعد الدول النامية في تطوير قطاع الصناعة لاقتصادياتها.

الفصل الثاني:

تحويل المعارف العلمية و التكنولوجية في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة: بعض التجارب في لدول النامية

تمهيد:

تحتاج الدول النامية و السائرة في طريق النمو إلى المواكبة التطور الحاصل في الدول المتطورة و هذا يجعلها تستعين باستيراد التكنولوجيا من دول عالية التطور و هذا يكون إما عن طريق شراء براءات الاختراع و حقوق الاستغلال و هذه مكلفة جدا بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض أو جلبها عن طريق الاستثمارات الأجنبية و هي طريقة مثلى للدول النامية فمثلا دول جنوب شرق آسيا النامية استقطبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة كاستراتيجية لجلب التكنولوجيا من الدول الرأسمالية المتطورة و هذا ما سنحاول شرحه في الفصل الثاني الذي بعنوان الجانب التطبيقي و الذي قسمناه إلى :

- المبحث الأول : التجارب بعض الدول النامية في جذب التكنولوجيا
- المبحث الثاني : واقع الاستثمار الاجنبي المباشر و تحويل التكنولوجيا في الجزائر

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

المبحث الأول: تجارب بعض الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: التجربة الصينية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يحقق الاقتصاد الصيني معدلات نمو سنوية مذهلة و هذا منذ بداية مرحلة التسعينات من القرن الماضي و من الأسباب التي تفسر نجاح الصين في تجربتها التنموية هي الظروف التي هيئتها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فجعلت من الصين محل ثقة المستثمرين في العالم و المتلقي الأكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية.[1]

الفرع الأول: تشخيص واقع الاقتصاد الصيني في مرحلة ما قبل الاستثمار الأجنبي المباشر:

تميزت الصين بامتلاكها حضارة عريقة في التاريخ القديم، و من ثم سيادة النظام الاقطاعي أكثر من ألفي سنة، و قد أثر سلبا على اقتصادها، بعدها تحولت إلى مجتمع شبه مستعمر و شبه اقطاعي خلال أكثر من 100 سنة منذ نشوء حرب الأفيون سنة 1840 ما أدى إلى تعرضها إلى غزو مستمر، و لهذا واجهت جمهورية الصين الشعبية منذ قيامها سنة 1949 وضعا اقتصاديا مختلفا، فشقت الحكومة الصينية طريقا صعبا في سياسة التحويل الاشتراكي و تبنيها نظام التخطيط المركزي للاقتصاد و سياسة العزلة النسبية في ضوء استراتيجية ترتكز على سياسة الاعتماد على الذات لتحقيق سياسة القفزة الكبرى باستثناء فترة الخطة الاقتصادية الخمسينية (1953-1957) التي انحصرت علاقتها المفتوحة مع الاتحاد السوفياتي و دول أوروبا الشرقية، و على تلك الأسس مرت الصين على مرحلة التحويل الاشتراكي (1949-1976) والتي سبقت الاستثمار الأجنبي المباشر بأحداث مهمة أثرت على مسارها الاقتصادي و أبرزها:

- الصراع (الصيني- السوفياتي): بأبعاده الإيديولوجية و الاستراتيجية و الذي بدأت منذ منتصف خمسينات القرن الماضي حتى سنة 1989 (عهد غورباتشوف)
- سياسة العزلة النسبية عن العالم الخارجي التي اتبعتها الصين حتى سنة 1977 التي عطلتها عن فوائد و فرص يمكن ان تحصل عليها في غياب هذه السياسة
- وجود صراعات داخلية في الحزب، الإدارة و الجيش
- الثورة الثقافية (1966-1969) حيث بلغ المد الثوري أقصى غاياته

[1] جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2014/ 2015، ص70

لذلك فإن مختلف هذه الأحداث أدت إلى الفشل في البناء الاقتصادي الاشتراكي، و إلى تراكم المشكلات الاقتصادية، و على أساس ما تقدم كان لابد من مرحلة جديدة على مستوى الفكر و العمل في سياسة الإصلاح الاقتصادي و الانفتاح على الخارج.[1]

الفرع الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الصين:

لقد انتهجت الصين منذ 1979 سياسة انفتاحيه باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف و هذا بهدف الحصول على التكنولوجيا المتطورة، حيث كان تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم محاور سياسة التغيير و الانفتاح التي تبنتها الصين و استهلت الصين سياستها في جويلية سنة 1979 بتبني قانون يسمح بدخول الأجانب في شكل مشاريع مشتركة مع المستثمرين المحليين. وتم تحديد أربع مدن سنة 1980 سميت بالمناطق الاقتصادية الخاصة. و استفاد المستثمرون الأجانب في هذه المناطق من الحرية في ممارسة النشاط و العديد من الامتيازات، كالمعاملة الضريبية المميزة و الاعفاء من رسوم التصدير و رسوم استيراد التجهيزات و الآلات الموجهة للصناعة التصديرية و تسهيل إجراءات الدخول إلى تلك المناطق و الخروج منها، و قامت الحكومة الصينية بعد ذلك بتوسيع الامتيازات الممنوحة للمناطق الاقتصادية الخاصة لتشمل 14 منطقة ساحلية إضافية سنة 1984.

و في سنة 1986 قامت الحكومة بتعديلات على قانون المشروعات، المشتركة ومنها تمديد الحد الأقصى لهذه العقود إلى 50 سنة، و تقديم المزيد من الإعفاءات.

و منذ 1999 اتجهت أنظار الحكومة الصينية إلى استقطاب مراكز البحث و التطوير الأجنبية عندما أعلنت إعفاءات ضريبية للمستثمرين الذين يوجهون التجهيزات و التكنولوجيا المستوردة الى مخابر البحث المحلية بدل توجيهها للإنتاج ، بالإضافة إلى استفادة المداخيل المحققة من نقل التكنولوجيا المحولة و المطورة من طرف المستثمرين الأجانب من الإعفاء من ضريبة الدخل، كما يعفى منها بنسبة 50 بالمئة، الشركات التي ترفع استثماراتها في البحث و التطوير بنسبة 10 بالمئة مقارنة بالسنة الماضية، كما يسمح لها باستيراد و بيع سلع جاهزة بكميات محدودة إذا كانت ناتجة عن عملية البحث و التطوير التي تتم في مخابر الشركة الأم.

و هذا إضافة إلى التكاليف المنخفضة التي تتميز بها الصين، حيث أنها تشكل قاعدة مفضلة للشركات الأجنبية الراغبة في خفض تكاليف الإنتاج.

[1] مرباح طه ياسين، غويني العربي، الاستثمار الأجنبي المباشر و فرص الاستفادة منه لتحقيق تنمية اقتصادية في الدول النامية–عرض تجربتي الصين و ماليزيا–، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، المجلد 2018/9، 2018/11/25، 52

إضافة إلى ذلك فالشركات متعددة الجنسيات ساهمت في تعزيز القدرات العلمية و التكنولوجية الوطنية من خلال الأنشطة التي تمارسها في مجال البحث و التطوير في الصين.[1]

الفرع الثالث: مظاهر نجاح التجربة الصينية

كللت التجربة الصينية بالنجاح وذلك من خلال المظاهر التالية:[2]

- تطور الناتج الداخلي الخام للصين ب 9% في المتوسط منذ 25 سنة و قد حددت الصين عام 2005 هدف مضاعفته أربع مرات الى أفق 2020، و هو الأمر الذي متى تحقق فان الصين ستصبح ثاني اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة؛
- و اذا استندنا الى معيار تكافئ القدرة الشرائية، فانه يمكن القول أن الوزن الاقتصادي للصين تضاعف تقريبا حيث انتقل من 5.1% من الناتج الداخل الخام العالمي سنة 1985 الى 12.5% عام 2003، و هو ما سمح للصين بالتقدم على اليابان منذ 1995، و أن تقترب من مستوى الاقتصاد الأمريكي؛
- تعتبر الصين أكبر منتج و أكبر مستهلك للحديد و الصلب في العالم، كما تصنف من أكبر الدول المستهلكة للألمنيوم، الزنك و النحاس و الاسمنت، كما سمحت لها احتياجاتها المتزايدة من الطاقة باحتلال المرتبة الثانية عالميا في استهلاك البترول مقارنة مع الدول الأخرى؛
- تعتبر الصين أكبر مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، حيث ارتفع حجم استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية من 3.4 مليار دولار عام 1990 الى 45.6 مليار عام 1998.

المطلب الثاني: التجربة الماليزية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: تشجيع و تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر:

قامت دولة ماليزيا بتحرير كل من البيئة الاقتصادية و بيئة الأعمال التي تعمل من خلالها الشركات الأجنبية، فقد تم تحرير التعليمات و القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، كما تم السماح في إطار قانون تشجيع الاستثمارات للأجانب بالاستحواذ على نسبة100 بالمئة من حقوق الملكية في شركاتهم و ذلك عند قيامهم بتصدير 80 بالمئة أو أكثر من منتجات تلك الشركات و في هذا المجال فإن بعض منظمي الأعمال و الشركات المحلية وجهوا للحكومة اتهامات بالتمييز، و لكن كانت حجة الحكومة أن الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤسساته موجه أساسا

[1]، بابوري حمزة، قدري صلاح الدين مرجع سبق ذكره، ص ص 117-119

[2]عبد الرحمان بن سانية، قراءة في تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 11، 2011 المجلد: 59-92، ص ص 81، 82

للتصدير وتحقيق المزيد من الإيرادات بالعملات الأجنبية و التي يحتاجها الاقتصاد بدرجة كبيرة و كذا الحاجة إلى التكنولوجيا و المعدات الثقيلة و السلع الرأسمالية.

و أضافت الحكومة أن إتاحة نسبة 100 بالمئة من حقوق الملكية للأجانب هامة جدا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سمح قانون تشجيع الاستثمارات للشركات التي تصدر ما بين51 و 79 بالمئة من منتجاتها بنسبة مناظرة من 51 و 79 بالمئة مساهمة من الملكية الأجنبية، أما بالنسبة للشركات التي تستطيع تصدير 20 بالمئة فقط أو أقل من منتجاتها فإن القانون الذي وضعته الحكومة الماليزية يسمح لها بتملك 30 بالمئة كحد أقصى من حقوق الملكية لتلك الشركة.

و بموجب القانون فإن الشركات الأجنبية تستفيد من بعض الإعفاءات الضريبية إذا ما قامت تلك الشركات بإنتاج بعض السلع المنصوص عليها في ذلك القانون أو العمل في مجال النشاط الوارد ذكرها في القانون.

لقد قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع ما يزيد عن 22 دولة و هذه الاتفاقيات تم تصميمها لحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري، كما أن هناك فقرات في هذه الاتفاقية تنص على إمكانية لجوء الشركات متعددة الجنسيات لنظام فض المنازعات الدولي للحصول على التعويضات القانونية المنصوص عليها، بالإضافة إلى فسح مجال الحرية للمستثمرين الأجانب في تحويل أرباحهم و عوائدهم و رأس المال للخارج، بهدف تسهيل الإجراءات و التغلب على العوائق و العقبات الإدارية قامت الحكومة الماليزية بإنشاء هيئة للتطوير الصناعي لكي تكون المركز الوحيد لاستقبال و تقييم و إقرار الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب.[1]

الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الماليزي

لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا، هذا الاستثمار لم يؤد فقط إلى الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد النادرة أثناء عملية تطوير الهياكل الأساسية و لكن نتج عنه آثارا إيجابية تتعلق باستخدام الموارد المحلية و ذلك عن طريق إنشاء قاعدة صناعية تعتمد على الموارد المحلية التي تشتهر بها ماليزيا كالمطاط و منتجات زيت النخيل و المنتجات الخشبية، كما كانت للاستثمارات الأجنبية المباشرة عنه آثارا إيجابية على المؤسسات و الصناعات المحلية من خلال ظهور الشركات المحلية التي تقوم بخدمات التعبئة و الشحن للإلكترونيات و لمختلف النشاطات الأخرى في مناطق عمليات التصدير، كما استفادت القوى العاملة من خلال خلق مناصب شغل عديدة انخفض فيها معدل البطالة إلى معدلات قياسية مقارنة مع الدول المتطورة، كما كان وقع

[1] زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال –نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر–، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص ص 139–141

الاستثمارات الأجنبية إيجابي على البيئة الطبيعية في ماليزيا من خلال العمل على التوازن الديمغرافي في تخطيط نشاط هذه الاستثمارات.[1]

المطلب الثالث: التجربة الإندونيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: تحفيز و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد اتخذت اندونيسيا عدة إجراءات لتحسين مناخها الاستثماري بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[2]

- إقامة مراكز تشجيع الاستثمار وهي: المكتب الإندونيسي لتشجيع الاستثمار و تنمية المشروعات و تنمية المشروعات الذي يوفر كافة المعلومات عن مناخ الاستثمار و فرص الاستثمار المتاحة إضافة إلى حل مشاكل المستثمرين، و المكتب الإقليمي لتنظيم الاستثمارات المؤول عن إصدار كافة التصاريح و التراخيص للمستثمرين.
- التعاون مع المؤسسات الدولية لتشجيع الاستثمار: بهدف الترويج لفرص الاستثمار المتاحة فيها.
- الاتفاقيات الدولية لحماية الاستثمار من بينها:
  - توقيع اتفاقيات ثنائية لتجنب الازدواج الضريبي مع 50 دولة.
  - توقيع اتفاقيات ثناية لضمان الاستثمار مع 51 دولة.
  - توقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار على المستوى الإقليمي مع دول الآسيان بالإضافة إلى دول المؤتمر الإسلامي.

الفرع الثاني: نتائج و الضمانات المقدمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد نتج عن الحوافز و الضمانات المقدمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة التدفقات الواردة منه إلى إندونيسيا من 17 مليون دولار سنة 1995 إلى 23 مليون دولار سنة 2002. كما ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات الصناعية، و تخفيف معدلات البطالة.[3]

المبحث الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و تحويل التكنولوجيا في الجزائر

الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى بناء اقتصاد بعيدا عن قطاع المحرقات و النهوض بقطاع الصناعة وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينقل معه التكنولوجيا التي تساهم في بناء اقتصاد المعرفة و ذلك من خلال

[1] محمد زيدان، المرجع نفسه، ص ص141، 142

[2] لعلمي فاطمة، بوشنافة أحمد، ضمان الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المخاطر غير التجارية في الدول النامية، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، ص 57

[3] العلمي فاطمة، بوشنافة أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 58

المزايا التي تنتج من عملية انتقال رؤوس الأموال الفكرية و الاستفادة من حقوق الاستغلال و دلك من اجل تحسين مراتبها في مؤسسات العولمة و تحسين صورتها في أعين المستثمرين الأجانب من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها منذ تسعينات القرن الماضي

المطلب لأول : المناخ الاقتصادي العام للجزائر و أثره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يؤثر مناخ الاستثمار في الجزائر على جذب الراغبين في الاستثمار حيث هناك مؤشرات كثيرة وضعها الاقتصاديون فهناك مؤشرات يمكن حسابها كمؤشر النمو الاقتصادي و مؤشر معدل الفائدة وهناك مؤشرات لا يمكن قياسها كمؤشر الاستقرار السياسي و مؤشر مستوى المعيشة و الذي يستدل منه من خلال الدخل الفردي و القدرة الشرائية للأفراد

الفرع الأول : تصنيف المناخ الاستثماري في الجزائر حسب تقرير الدوينغ بيزنيس 2018

صنف البنك الدولي في تقريره السنوي المتعلق بممارسة أنشطة الأعمال دوينغ بيزنس 2018 الاقتصاد الجزائري في المرتبة 166 من بين 190 اقتصاد عالمي و 14 عربيا و ذلك حسب المؤشرات التالية الموضحة في الجدول3: [1]

المؤشر	الرتبة
1 بدا النشاط التجاري:	14 عالميا
2 استخراج ترخيص البناء:	146 عالميا
3 الحصول على الكهرباء:	120 عالميا
4 تسجيل الملكية :	163 عالميا
5 الحصول على الائتمان:	177 دوليا
6 حماية المستثمرين :	170 عالميا
7 دفع الضرائب :	157 عالميا
8 التجارة الداخلية :	181 دوليا
9 تنفيذ العقود :	103 عالميا
10 تسوية حالات الإعسار:	71 عالميا

المصدر : https://eldjazaironline.dz 18/04/2021

[1] https://eldjazaironline.dz 18/04/2021

الفرع الثاني : تنافسية الاقتصاد الجزائري

تم تعريف التنافسية بالنسبة لدولة ما بأنها القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة[1]

تعريف معهد التنافسية الدولية فقد جاء كالتالي

تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي و الكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى[2]

وجاءت الجزائر في المرتبة 86 و ذلك عام 2017 بعد أن كانت في المرتبة 87 سنة 2016 نتيجة عدة نقاط قوة تميز بها الاقتصاد الجزائري من ناحية المؤشرات فقد احتلت المركز 18 عالميا في مؤشر نسبة الادخار الوطني من الناتج الداخلي الخام و المرتبة 10 عالميا في مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الخام و إلى ذلك نضيف تحسنها في مؤشرات التربية و التعليم فتحصلت على المرتبة 51 في مؤشر نسبة التحاق الأطفال بالمدارس و المرتبة 47 عالميا في مؤشر نسبة التحاق التلاميذ بالتكوين في الطور الثانوي أما بالنسبة إلى مؤشر حجم السوق فقد تحسنت رتبتها و أصبحت 36 عالميا

و على الرغم من هذه النتائج الحسنة إلا انه في بعض المؤشرات نجد تأثير سلبي على التنافسية في الاقتصاد الوطني فتحصلت على المرتبة 121 عالميا في مؤشر الشفافية و السياسات المنتهجة و المرتبة 135عالميا في مؤشر فاعلية مجالس إدارة المؤسسات و 107 عالميا في مؤشر نوعية المنشات المطارية و 127 عالميا في مؤشر عجز الميزانية و الرتبة 131 في مؤشر القواعد المطبقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة و المرتبة 126 فيما يخص المؤشر المتعلق توفير الخدمات المالية [3]

الفرع الثالث : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجزائر من بين الدول التي تبنت اقتصاد السوق منذ تسعينات القرن الماضي و فتحت المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و كرس المشرع الجزائري ذلك خلال المادة 49/51 التي تشجع على الاستثمار غير أن هذه القاعدة تم التخلي عنها و2021 بقرار من الوزارة الوصية ومصادقة البرلمان و ذلك لفتح المجال أكثر للمستثمرين الأجانب من اجل جلبهم غير أن الدولة الجزائرية تحفظت على بعض القطاعات الحساسة كقطاع المحروقات و قطاع الصناعة الصيدلانية

[1] ريحان الشريف، همام لامية، دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييميه، مجلة كلية بغداد، العدد 36 ص 75

[2] ريحان الشريف , همام لمياء مرجع سبق ذكره ص 76

[3] https://www.aps.dz/ar/economie/47854-86, 23/04/2021

وتم قياس التدفقات الاستثمارية في سنة 2018 حيث لوحظ ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالعام الذي سبقه حيث ارتفعت بمقدار 22% على عام 2017 فقد كانت التدفقات 1.2 مليار دولار و صعدت إلى 1.5 مليار دولار سنة 2018 وذلك راجع إلى الاستثمار في قطاعات النفط و الغاز والسيارات ذلك حسب تقرير ندوة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية كنوسيد[1]

الفرع الرابع : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

يتوزع الاستثمار الاجنبي المباشر حسب القطاعات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة%	قيمة الاستثمار (مليار دج)
الفلاحة	03	01	01
البناء و الأشغال العمومية	56	15	10
الصناعة	201	56	528
الصحة	02	00	05
النقل	13	04	04
السياحة	06	02	08
الخدمات	78	22	53
الاتصالات	01	00	98
المجموع	360	100	706

المصدر: كريمة فرحي، مرجع سبق ذكره، ص 342

[1] الإذاعة الجزائرية https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20190613/172077.html; 23/04/2021 ;

هذا الجدول يمثل تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط للفترة ما بين 2002 / 2010 حيث نلاحظ ان اكبر نسبة للاستثمار من حظ قطاع الصناعة بعدد المشاريع قدر ب 201 وقيمة الاستثمار الاجنبي في هذا القطاع قدرت ب 528 مليار دينار جزائري و في المرتبة الثانية جاء قطاع الخدمات بعدد مشاريع قدر ب 78 مشروع و قدرت قيمة الاستثمار فيه ب 53 مليار دينار جزائري و جاء قطاع الاتصالات و قطاع الصحة في المراتب الأخيرة حيث ان عدد المشاريع مشروعان في قطاع الصحة و قدرت قيمتهما المالية 5 مليار دج و مشروع واحد في قطاع الاتصالات و قيمته المالية قد بلغت 98 مليار دج و تعدت قيمته المالية القيمة المالية للمشاريع التي في قطاع الصحة و منه نستنتج ان المشاريع الاستثمارية تستهدف قطاع الصناعة لما وجدت فيه من تسهيلات و امتيازات من الدولة الجزائرية لتطوير هذا القطاع .

المطلب الثاني: تشخيص حالة الاقتصاد الجزائري في ظل الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

إن الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر محفوف بكثير من العراقيل و المعوقات منها القانونية و الإدارية و الاقتصادية و عراقيل أخرى يجب على الدولة الجزائرية مواجهتها و القضاء عليها لجذب هذا النوع من الاستثمار

المعوقات القانونية والإدارية:

إن عراقيل التي تواجه الاستثمار الاجنبي في الجزائر تعددت أسبابها و خصوصا في الجانب الإداري الذي أصبح العائق الأول الذي يراه المستثمر الاجنبي أمامه ومن أسبابه مثلا:

الفساد الإداري و هو أن يسوأ صاحب المسؤولية منصبه في أغراض شخصية للحصول الفائدة قد تكون مادية كالرشوة أو معنوية مثلا خدمة مقابل خدمة غير مشروعة [1] و البيروقراطية التي استفحلت في الجزائر مما يجعل الاستثمار الاجنبي يأخذ وقتا أطول و يجعل المستثمر الاجنبي الذي يرغب في الاستثمار يعزل عن قراره

ضعف القوانين الجزائرية بسبب الأجهزة القضائية و التشريعات و خاصة تلك المتعلقة بحل النزاعات بين المستثمر الاجنبي والدولة مما يجعل المستثمر يلجأ إلى المراكز الدولية في حل النزاعات [2] وهناك بعض المصادر القانونية التي يستوجب ضبطها و متابعتها بصفة دائمة ومستمرة على غرار قانون المنافسة و قانون الجمارك وقانون الضرائب

[1] كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص

[2] مختار بونقاب , زواويد لزهاري ، اثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات التسويقية و ادارة الاعمال، المجلد2، العدد 1، جانفي 2018، ص 104

و قانون الاستثمار في حد ذاته و هي قوانين مرنة قابلة للتغيير[1] بالإضافة إلى ذلك فأن قانون الاستثمار 49/51 هو أيضا لعب دورا في إعاقة الاستثمار في الجزائر

غياب الرقابة الإدارية في الإدارة الجزائرية يؤدي إلى ضعف المردودية و هذا عامل سلبي و يعتبر كعائق للاستثمار الاجنبي فالمستثمر الاجنبي يبحث عن زيادة المردودية و زيادة أرباحه

بالإضافة إلى هذه المعوقات فأن في حال وقوع أي نزاع بين الدولة المضيفة (الجزائر) أو احد المتعاملين الخواص مع المستثمر الاجنبي فأن الأجهزة الخاصة لا تحبذ اللجوء إلى التحكيم الدولي لفض النزاع وذلك لضعف التحكيم باعتباره وسيلة ودية يشكل عائق أمام الشراكة بحكم أن الشريك الاجنبي يرفض الامتثال أمام القضاء الجزائري و للمزايا الأجنبية المستفاد منها [2]

تقييد المستثمر الأجنبي في التنازل عن مشروعه الاستثماري أي يحق للدولة طلب التنازل من المستثمر الأجنبي و ذلك بموجب المادة 4 مكرر و التي نصت كما يلي: " **تتمتع الدولة و كذا المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب**" و يعد حق الشفعة من الأخطار الجديدة و التدابير المستجدة التي تهدد الاستثمارات الأجنبية بحيث أصبح ينظر الى الأخطار المتعلقة بالتأميم و المصادرة على أنها كلاسيكية و أن خطر الشفعة يعد شكل من أشكال المخاطر الجديدة التي تعيق الاستثمار و هو نوع من التأمينات الزاحفة و يعتبر حق الشفعة إجراء تميزي ضد المستثمر الأجنبي.[3]

العوائق الاقتصادية

من بين الاختلالات التي تعرقل الاستثمار الاجنبي في الجزائر العوائق الاقتصادية و هي كمية و نوعية و تعتبر العوائق الاقتصادية هي أساس مشكلة الاستثمار في الجزائر حيث نجد المستثمرين الأجانب يفرون من الجزائر إلى الدول المجاورة حيث الاستقرار الاقتصادي و من بين هذه العوائق نجد :

1 – معدل النمو : حيث يلعب هذا المتغير دورا هام في توافد المستثمرين الأجانب إلى الجزائر و هو يعتبر من المتغيرات الكمية حيث ينظر إليه على أساس انه وجه الاقتصاد لأنه يعبر عن الحالة الاقتصادية للبلاد فإذا كانت معدلات النمو في تصاعد مستمر من سنة لأخرى فهذا يعني أن الوضعية الاقتصادية سامحة للاستثمار و العكس

[1] عبد الكريم بعداش مرجع سبق ذكره ص ص 176 177

[2] منصوري الزين , تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية, دار الراية للنشر و التوزيع عمان الأردن، ط1 ،2012 ، ص174

[3] بونقاب مختار، زواويد لزهاري ، مرجع سبق ذكره، ص 115

بالعكس فكلما كانت معدلات النمو في تراجع أو متذبذبة من سنة إلى أخرى فهذا يعني إن الوضعية الاقتصادية غير مستقرة و غير مشجعة على الاستثمار

2 – معدلات التضخم : تعتبر هذه الأخيرة من أهم عوامل دفع الاستثمار الاجنبي عن الجزائر لأنها من المؤشرات الاقتصادية التي تساهم في العجلة الاقتصادية و تؤثر على القدرة الشرائية فإذا كانت معدلات التضخم متدنية و مستقرة فهذا يحفز المستثمر الاجنبي على التوافد لأن القدرة الشرائية ترتفع بانخفاض التضخم

3 – معدلات الفائدة : تعتبر معدلات الفائدة كمقياس للبنوك أي أن المستثمر الاجنبي يبحث عن معدلات الفائدة المنخفضة و المستقرة كذلك و ذلك لتسديد القروض التي تكون بالعملة الوطنية للبلد المضيف أي الجزائر , و في هذه الأخيرة معدلات الفائدة تكون مرتفعة و غير مستقرة و لهذا نلاحظ أن الاستثمار الاجنبي المباشر شبه ضئيل

4 – السياسات الاقتصادية : و هي مجموعة من السياسات من سياسة نقدية و سياسة مالية و سياسة تجارية فنجد البلدان الأجنبية ذات السياسات الاقتصادية الجيدة تجذب الاستثمار الاجنبي أما عن دول العالم الثالث و الجزائر منها نجد السياسات الاقتصادية غير مشجعة على جذب الاستثمار

5 – الاقتصاد الموازي : الاقتصاد الموازي او السوق السوداء ينتشر بكثرة في البلدان النامية و بلدان العالم الثالث و يلعب دورا هاما و معتبر في الاقتصاد الوطني (تقريبا 34% من الناتج الداخلي الخام). world economic froum ; 2002 حسب

كما أن الرشوة و نقص الشفافية للإجراءات الإدارية تشكل إشكال كبير للمستثمرين.[1]

6– الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي: باعتبار الاقتصاد الجزائري يعتمد على الإفراط في استعمال موارد المحروقات من بترول و غاز في ظل الاقتصاد المخطط دفعت بالاقتصاد الجزائري إلى أزمة خانقة، أزمة موارد مالية بداية من سنة 1986 نتيجة انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية. و بالرغم من تبني الإصلاحات و التحول الذي عرفته الجزائر في النهج الاقتصادي من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق [2]و ذلك في سنة1990 إلى غاية اليوم إلا أنه بقي قطاع المحروقات هو القطاع المسيطر على الاقتصاد الوطني.

7– ضعف بيئة أداء الأعمال: تعتبر الجزائر من الدول الضعيفة من حيث أداء الأعمال حيث صنفت في عام 2020 في المرتبة 157 من أصل 190 دولة.

[1] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره ص 175

[2] داودي محمد، السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، 2012/2011، ص244

و قد احتلت الجزائر المرتبة 136 سنة2011 في حين احتلت تونس المرتبة 55 و المغرب 114 و ذلك يرجع إلى:[1]

- كثرة الإجراءات اللازمة لتأسيس مشروع و البالغ عددها سنة 2011 حوالي 14 إجراء، و طول المدة الزمنية اللازمة للقيام بهذه الإجراءات و المقدرة ب 24 يوم، إضافة إلى ارتفاع تكلفتها كنسبة من الدخل القومي و المقدرة ب 12,9%، في حين أن عدد هذه الإجراءات في السعودية هو 4، و القيام بها في 5 أيام و تكلفتها لا تتجاوز 7% من الدخل القومي
- كثرة الإجراءات اللازمة لاستخراج التراخيص و البالغ عددها سنة 2011 حوالي 22 إجراء و طول المدة الزمنية اللازمة للقيام بهذه الإجراءات و المقدرة ب 240 يوم إضافة إلى ارتفاع تكلفتها كنسبة من الدخل القومي و المقدرة ب 44%، في حين أن عدد هذه الإجراءات في السعودية هي 4 و الوقت اللازم للقيام بها في البحرين هو 43 يوم و تكلفتها في قطر لا تتجاوز 0.8% من الناتج القومي
- كثرة الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية الأصل العقاري و الوقت اللازم للقيام بها و ارتفاع تكلفتها، لذلك اعتبرت الجزائر أسوء دولة في هذا المؤشر الفرعي باحتلالها المرتبة 165
- انخفاض مؤشري معلومات الائتمان و الحقوق القانونية للمقرضين والمقترضين حيث بلغ 2 و 3 على الترتيب
- كثرة الإجراءات اللازمة لتنفيذ العقود التجارية و البالغ عددها سنة 2011 حوالي 46 إجراء، و طول المدة الزمنية اللازمة للقيام بهذه الإجراءات و المقدرة ب 630 يوم

العوائق السياسية

من أهم العوائق التي تقف في وجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك ذات الصلة بالموقف السياسي الرسمي الرافد أو غير الراغب في هذا النوع من الاستثمارات. و قد عرف الموقف الجزائري قبل سنة 1990 بعدم رغبته في جلب الاستثمارات الأجنبية في جميع القطاعات باستثناء قطاع المحروقات و هو موقف متوافق مع الحالة النفسية للفرد الجزائري غداة الاستقلال و التحرر من الاستدمار الفرنسي، إذ كان ينظر إلى كل ما هو أجنبي على أنه أحد أشكال الاستدمار.[2]

[1] لعلمي فاطمة، كرومي السعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب و عوامل الطرد، مجلة الاستراتيجية و التنمية، العدد 2، جانفي 2012، جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم، ص ص 103، 104

[2] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره ص 172

و من أهم هذه العراقيل ما يلي:

- تذبذب الأوضاع الأمنية و أخرها الاعتداء الإرهابي على المنقطة الصناعية تيقنتورين الذي رفع من درجة مخاطر الاستثمار في الجزائر،
- تأثر القرارات الاقتصادية تأثرا مباشرا بالمواقف السياسية، فضلا عن تفشي الرشوة و البيروقراطية و الروتين في انجاز الملفات، حيث تتطلب تعدد الوثائق و طول الوقت للحصول عليها[1]
- إن غياب الاستقرار السياسي و الأمني يلعب دورا فعالا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الخارجة عن قطاع المحروقات بالرغم من وجود مزايا يتميز بها الاقتصاد الجزائري إلا أن غياب هذا العامل لا يحفز على جلب الاستثمارات في هذا البلد[2]

عراقيل أخرى

هناك بعض العراقيل التي لا تصنف لا اقتصادية ولا سياسية و لا قانونية ولا إدارية لكنها تعتبر معوقات للاستثمار الاجنبي في الجزائر و من بين هذه العراقيل :

تعتبر اللغة من بين العراقيل التي تعيق الاستثمار الاجنبي في الجزائر حيث أن لغة المجتمع الجزائري هي العربية وقلة من المجتمع يتقن اللغات الأجنبية أما أغلبيته لا يتقن سوى لغته الأم

من الجانب الديني لا يمكن للمستثمر الاجنبي أن يأتي بمشروع مناقض للشريعة الإسلامية بل عليه احترام دين الدولة الجزائرية

رغم تطور الجزائر إلا أن مشكلة البنية التحتية و قلة شبكة المواصلات و شبكة الاتصالات و ضعفها [3]

تعد المعلومات الاقتصادية على درجة عالية من الاهمية بالنسبة للمستثمرين لانها تساعدهم في معرفة المنافسين و النوعية المنتجات التي يفضلها المستهلك وغيابها او عدم الحصول عليها من المشاكل في الاقتصاد الجزائري [4]

[1] مختار بونقاب، زواويد لزهاري، مرجع سبق ذكره، ص 104

[2] شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014، ص244

[3] جمال بلخباط ، مرجع سبق ذكره ص 139

[4] عمار زودة ، مرجع سبق ذكره ص 250

الفرع الثاني : حوافز جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

تفاعلت الجزائر مع التهافت الكبير على الاستثمار الاجنبي فيها وذلك من خلال تقديم محفزات و ضمانات من أجل جلب عدد أكبر من الاستثمارات الأجنبية، و من بين هذه المحفزات:

التحرير التجاري: يساعد التحرير التجاري على انتقال رؤوس الأموال بحرية بين الدول، و هذه تعتبر فرصة للجزائر من أجل جلب أكثر من استثمار أجنبي من عدة دول.[1]

المحفزات الضريبية : هناك عوامل ضريبية تأثر في الاستثمار الاجنبي و التي تلعب دور هام في جذبه للجزائر ولذا تم تخفيض هذه الضرائب و الرسوم و جاء هذا القرار بعد استثمار شركات اجنبية نشطة في سوق السيارات (شركة رونو) و من ثمة تم خفض الضرائب على جميع الشركات الراغبة في الاستثمار في الجزائر

المحفزات المالية و البنكية : تتمثل هذه المحفزات في تقديم قروض و إعانات للشركات المستثمرة و كذا الشركات الجزائرية التي تستثمر في إطار الاستثمار المشترك و كذا اعطاء مهلة لسداد القروض المعطاة

محفزات السوق : مساحة الجزائر الكبيرة جعلتها محل اطماع الكثير الشركات الاجنبية لانها تعتبر اكبر سوق في افريقيا و كثرة الاذواق فيها و اختلافها باختلاف المناطق و سعر اليد العاملة منخفض بالنسبة للدول و المناطق الاخرى

محفزات ادارية: بالإضافة إلى المحفزات السابقة هناك أيضا حوافز ذات طبيعة إجرائية، تتمثل أساسا في وضع أجهزة تتكفل خصيصا بمتابعة و ترقية الاستثمار، و استحداث اجراءات إدارية تساهم في تشجيع و جذب المستثمر الأجنبي.[2]

[1] صاولي مراد، عبد الرحماني فارس، بومعراف الياس، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL خلال الفترة (1974-2017)،مجلة المالية و الأسواق، المجلد 5، العدد 10، 2019، ص 7

[2] زروق يوسف، رقاب عبد القادر، ضمانات و حوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 16-09، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الثامن، ص 112

حوافز أخرى:

هناك حوافز أخرى في الجزائر تجلب الاستثمار الأجنبي و نذكر منها:[1]

- تعويض تكاليف النقل : تتولى الحكومة تعويض تكاليف النقل الناتجة عن التموين ما بين الولايات و التوزيع داخل الولاية للمواد ذات الاستهلاك الواسع على مستوى الولايات، و هذا الحافز بالنسبة للمستثمر المحلي و المستثمر الأجنبي.
- انخفاض الأجور: إن الأجور في الجزائر تتراوح بين 14000 و 70000 دينار، أي ما مقداره 190 إلى 940 دولار شهريا، و هي تعتبر منخفضة و تنافسية مقارنة مع دول الجوار، أو على المستوى الدولي.
- سعر صرف العملة الوطنية: يعتبر تخفيض العملة الوطنية عاملا محفزا للشركات الأجنبية للاستثمار في الخارج لوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية، فتقلبات سعر الصرف المتوقعة تحدد حجم الاستثمار في الجزائر، و تؤدي إلى زيادة صادرات الشركات متعددة الجنسيات.

الفرع الثالث : مؤهلات الجزائر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

ان الجزائر تملك العديد من المؤهلات للجذب الاستثمار و نذكر منها :[2]

- ✓ **حجم السوق** :تتمتع الجزائر بالمساحة الواسعة تعتبر الأولى في إفريقيا من حيث اتساع الرقعة الجغرافية مما يساعدها على إن تكون ذات حجم سوق كبير و مع اختلاف المناطق تختلف الحاجيات التي يطلبها المستهلك ؛
- ✓ **البنية التحتية** : الجزائر تتمتع ببنية تحتية واسعة من مطارات و موانئ و مواصلات و هذا يجعلها من أهم البلدان المستقطبة للاستثمار الاجنبي و هذه البنية معول عليها كثيرا و خاصة في السنوات القادمة بعد توسيعها ؛
- ✓ **المحيط التقني** : هو الأفراد المؤهلة للاستخدام التكنولوجيا التي تستعملها الشركات المتعددة الجنسيات وتمثل هذه الشريحة من الأفراد 70% من السكان

وهناك مؤهلات اخرى تتجلى فيما يلي :

---

[1] بامحمد نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص 183

[2] مفتاح صالح , بوسمينة دلال , واقع وتحديات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية دراسة حالة الجزائر, مجلة بحوث اقتصادية عربية , العدد 43-44 سنة النشر 2008 ص ص 118 ، 119

- ✓ **اليد العاملة الرخيصة:** تعتبر اليد العاملة الجزائرية رخيصة الثمن بالمقارنة مع الدول العربية و الدول المجاورة و بعض من الدول الإفريقية وهو ما يجعلها ارضا خصبة للاستثمار فيها
- ✓ **عمر الافراد** :حيث نجد في الجزائر ان الفئة الغالبة في المجتمع هي فئة الشباب و هي الفئة التي يبحث عنها المستثمرين

المطلب الثالث : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا في الجزائر

يلعب الاستثمار دورا هاما في تقدم الامم و ازدهارها و ذلك لما ينقله من تكنولوجيا و رؤوس الاموال المعرفية و الجزائر كدولة نامية تبحث عن تحقيق التنمية المستدامة و ذلك لتكريسها لقوانين و محفزات من اجل الظفر بالصفقات الاستثمارية من اجل جلب التكنولوجيا للنهوض بالقطاع الصناعي

الفرع الاول : سياسة نقل التكنولوجيا في الجزائر

لقد ادت العولمة الاقتصادية الى التطور في اقتصاديات الدول لما تحمله في طياتها من تكنولوجيا فالعديد من البلدان و على غرار الصين و ماليزيا وتركيا قد استفادت من هذه العولمة في بناء اقتصاد يعتمد بالدرجة الاولى على التكنولوجيا من خلال السياسات التي اتبعتها في نقل التكنولوجيا من البلدان المتطورة نحوها مما جعل دول العالم الثالث تتخذها كمرجع للتطوير من نفسها والجزائر من بين هذه الدول التي تسعى الى بناء اقتصاد يعتمد على التكنولوجيا لبناء قاعدة صناعية قوية ,

وهناك سياسات عديدة لنقل التكنولوجيا منها نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر و في هذا الفرع من النقل يوجد نوعان

- ✓ النوع الأول نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي
- ✓ النوع الثاني نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار المشترك

اما عن الجزائر فنقل التكنولوجيا مرتبط بشروط و عقبات نذكر منها ما يلي:[1]

نقل ضعيف للمهارات للشركاء المحليين و العمال: و ذلك بسبب ضعف الحوار بين المستثمر الأجنبي و الشريك المحلي، و هذا بسبب ضعف اللغة الأجنبية لدى الشريك المحلي.

التحديات التعاقدية: تتجلى عقود نقل التكنولوجيا في أنها تحتوي على بنود المشاكل الحقيقية التي تواجه هذا النوع من النقل مثل: موارد النقل و التموين/ تحديد ثمن مبيعات المنتوجات نشر و اذاعة التكنولوجيا، استعمال الإجازات الملحقة و التطورات التكنولوجية المحققة محليا.

التكاليف الباهظة: غالبا ما يكون صعبا تقييم التكلفة الحقيقية بنقل التكنولوجيا و ذلك لتعقد السوق و عدم اتضاح عملية تكاليف تحتوي على (تكاليف رسمية واضحة) و ضمنية (بنود تحديدية)، و حتى (مرتبات) و عامل يرجع الى الناقل.

[1] بن شيحة قادة هشام، محاولة بناء نموذج التطوير التكنولوجي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليابس–سيدي بلعباس–، 2015/2014، ص

نقل التكنولوجيات الغير مناسبة: ان مؤهلات اليد العاملة للدول السائرة في طريق النمو لا تتناسب مع التكنولوجيات المحولة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات فهذه الاخيرة تحول تكنولوجيا رأسمالية و لا تأخذ بعين الاعتبار مستوى تكوين الاطارات المحلية.

ندرة اليد العاملة المؤهلة : ان اليد العاملة المحلية ليست مؤهلة بما فيه الكفاية لاستعمال التكنولوجيا المحولة من طرف المستثمرين الاجانب فقلة منهم فقط تعتبر مؤهلة لاستخدامها

الشكل رقم 2: نموذج التصور الاستراتيجي لنقل التكنولوجيا في الجزائر

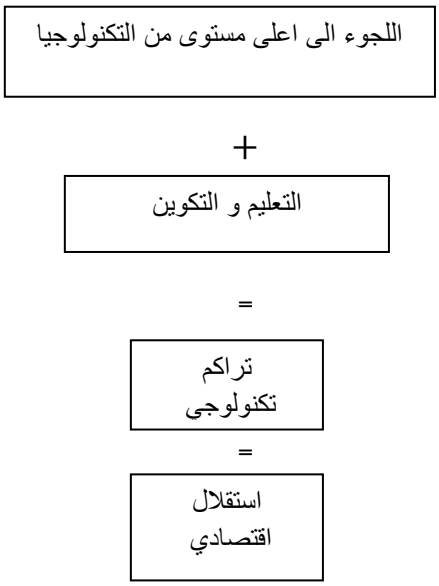

المصدر: بن شيحة قادة هشام، مرجع سبق ذكره، ص ص 155، 156

اعتمدت الجزائر على الصناعة الثقيلة و ذلك للتخلي عن الصناعة الريعية (الصناعة النفطية) التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي كمورد للاقتصاد الاستعماري و التي تكاد تخلو من التكنولوجيا على عكس الصناعة الثقيلة المكثفة بالتكنولوجيا و قد تعاقدت الجزائر مع الشركات المتعددة الجنسيات كنوع من الاستثمار الاجنبي المباشر كسياسة لجلب التكنولوجيا و بسبب ضعف المؤهلات البشرية المحلية فضلت الجزائر عقود المشاريع الجاهزة للعمل و هذا يعني ان المسير المشروع هو من يتحكم بالتدريب و تأهيل اليد المحلية من مهندسين و عاملين للإشراف على التكنولوجيا المحولة وهذا قد ادى بالجزائر الى خسائر كبيرة من حيث تكاليف التأهيل و التدريب ومع ذلك فالتكنولوجيا المحولة لم تحقق النتائج المرجوة بل انها فشلت فشلا ذريع [1]

[1] زوزي محمد، استراتيجية الصناعة المصنعة و الصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 8، 2010، ص 171

الفرع الثاني : مشكلات نقل التكنولوجيا في الجزائر

لقد اهتمت الجزائر بنقل التكنولوجيا اليها و ذلك عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما جعلها تواجه بعضا من المشاكل من بينها:[1]

- الاعتماد الكلي على الأجانب في استيراد التكنولوجيا، و اهمال أية مبادرة داخلية لتشجيع الطاقات المحلية و ابراز دورها في هذه العملية، و هذا نتيجة افتقارها لمراكز البحث العلمية أو أنها ذات طابع اداري فقط ؛
- ارتفاع نسبة الغيابات، و قد يعود ذلك الى عدم تكييف العامل مع نظام الآلة، و عدم انسجام شخصيته مع متطلبات التكنولوجيا المستوردة و قواعد عملها؛
- أدت عملية التصنيع الى تكوين طبقة عمالية عريضة على حساب الكفاءة المهنية، و التحكم التكنولوجي، لأن أغلب العمال الجزائريين كانوا أميين قليلي الخبرة بالصناعة؛
- سبب النظام المتبع في المؤسسات الى تضخم أهمية الاداريين و تهميش العمال و هدم حقوقهم القانونية، و فقدان أخلاقيات الأعمال، مما حفز على ظهور علاقات تنافر بينهم؛
- ان عملية التصنيع بأسلوب النقل التكنولوجي، تمركز في الولايات الكبرى كالجزائر و وهران و قسنطينة و عنابة...الخ مما أدى الى بروز الهجرة من المناطق الريفية و الجنوبية الى هذه المراكز الصناعية؛
- جذبت المصانع عدد كبير من الحرفيين اللذين كانوا يساهموا في تنمية الصناعة التقليدية الجزائرية مثل: صناعة الجلود، و النحاس، الألبسة الصوفية، الأواني الفخارية؛
- ارتفاع نسبة الاضرابات، و انتشار رقعة التصنيع، خاصة في الثمانينات، اذ وصلت الى 768 اضرابا في سنة 1982، بينما كان العدد لا يتجاوز 99 اضرابا في سنة 1970.

الفرع الثالث: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى قطاع المحروقات

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الرئيسي للاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال و إلى غاية اليوم و ذلك لأنه يذر على الاقتصاد موارد مالية كبيرة من سنة إلى أخرى حسب قيمة البرميل في البورصة العالمية و تلعب موارده المالية دور المغذي الأساسي لبقية القطاعات و تستحوذ على هذا القطاع الشركة الوطنية "سوناطراك" و التي تجلب له التكنولوجيا الحديثة من معدات و أدوات و تقنيات حديثة و أبحاث مطورة و ذلك من خلال الاستثمارات الأجنبية و تطمح الجزائر في جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال بالتخلي عن نص المادة51 /49

[1] بروش نورة، مرجع سبق ذكره، ص 135

و الاستثمار في قطاع المحروقات يأتي عن طريق الشراكة مع الشركات الأجنبية من مختلف الدول المتقدمة صناعيا و المتطورة تكنولوجيا مثل الصين و الولايات المتحدة الأمريكية و مختلف دول أوروبا الغربية على غرار فرنسا اسبانيا ايطاليا فهناك شراكة مع دولة روسيا في هذا المجال إذ تقوم الجزائر بإبرام الصفقات مع هذه الشركات عن طريق إجراء مناقصات دولية للمعدات و التقنيات المرغوبة إذا ما تعطلت هذه التكنولوجيا يأتي خبير من الدولة المبرم معها الاتفاق يصلحها و يعلم التقني المحلي كيفية استعمالها و تصليحها و هكذا تضمن الجزائر نصيبها من التكنولوجيا في هذا القطاع .

الفرع الرابع :دور الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى قطاع صناعة الادوية

لقد عرف قطاع صناعة الادوية في الجزائر منذ الاستعمار الفرنسي حيث كانت تسيطر عليه شركة biotik الفرنسية التي انشات سنة 1952 و في مرحلة الاستقلال تم التخلي على هذه الشركة و بناء شركة وطنية 1963 سميت حينها PCA و التي كانت تشرف على توزيع الادوية و في يومنا هذا تسيطر على هذا القطاع المجمع الوطني صيدال والذي يحرص على جلب الخبرات الاجنبية و ذلك من الاستثمارات الاجنبية و شراء حقوق الاستغلال من الدول المتطورة في هذه الصناعة والتي تعتبر من التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال اما في القطاع الخاص و الذي عرف تطورا كبيرا فهناك 31 مؤسسة وطنية خاصة منها 18 متخصصة في صناعة الادوية و 13 اخرى متخصصة في التغليف و التعليب [1]

المطلب الرابع: مؤشرات العلم و التكنولوجيا في الجزائر

الفرع الأول: العامل الفكري

ان العامل الفكري مرتبط بالمورد البشري الذي بدوره له علاقة مع التكوين العلمي لهذا الاخير, فالتكوين يبدا من ما قبل مرحلة التعليم الابتدائي اي في القسم التحضيري من التعليم و ذلك لان الطفل في هذه المرحلة قادر على اكتساب اكبر قدر من المعارف العلمية التي توجه له من طرف المرشد التعليمي(المعلم) و الذي بدوره يقوم بتكوين الطفل في هذه المرحلة من عمره تكوين جيد من ثم تاتي مرحلة الابتدائي و المتوسط و هنا الطفل يكتسب المعارف العلمية التي تبني فكره و عقله و تجعله اكثر نماء و التكوين لا يقف هنا فقط بل يتواصل حتى مرحلة الشباب و الكهولة فهنا الشاب يتكون اما في الجامعة او مراكز التكوين المهني

[1] حنان شناق , تأثير الاستثمارات الاجنبية في قطاع الادوية على الاقتصاد الجزائري دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الادوية , رسالة ماجستير, جامعة الجزائر ,2009/2008 , ص- ص 175 -182

ولتأهيل العنصر البشري و اخراج كفاءات جيدة علينا مراعاة الابعاد التالية :[1]

البعد الثقافي : حيث ينكس تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضارية للمجتمع وزيادة معرفة الفرد و تمسكه بما يخص ثقافة وطنه

البعد الاقتصادي :من خلال الموارد لبشرية المؤهلة و المدربة يتم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بما يحقق التقدم للدولة ويوفر الاحتياجات من سلع و خدمات و اضافة الى ان الفرد المؤهل تعليميا و تدريبيا لديه فرصة اكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة تساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية

البعد الاجتماعي :من المعروف ان التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية و الفكرية و يكسبه الانماط و القيم السلكية المتوازنة مما يجعله اكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الاسرية اضافة الى تأثيره الملموس في شعور الانسان بالذات

البعد العلمي : يوفر التأهيل العلمي الكوادر العلمية القادرة على البحث و الابتكار و التطوير و احداث نقلة نوعية في التقدم العلمي

البعد الأمني: حيث تؤدي بتعليم الفرد و تدريبه الى تفيض نسبة البطالة و التي تتناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي و التدريبي مما يؤدي الى مساهمة في تحقيق الاستقرار الامني للمجتمع .

تكمن اهمية تأهيل المورد البشري فيما يلي تحسين الانتاجية من خلال ما يلي :[2]

- زيادة الفاعلية بمستوى احسن من الاتقان و مستوى اعلى من الاحتفاظ بالتعلم
- رفع الكفاءة بانقاص الوقت اللزام للتدريب
- تعظيم الكفاءة بتقليل الكلفة الانمائية بواسطة زيادة عدد مرات اعادة البرنامج
- زيادة الفاعلية بتنمية الاتجاهات الايجابية لدى المتدربين

[1] بولصباع رياض ,التنمية البشرية المستدامة و اقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع و التحديات دراسة مقارنة: الامارات العربية المتحدة – الجزائر – اليمن , رسالة ماجيستر، جامعة فرحات عباس سطيف 2012-2013 , ص ص 88 -89

[2] بارك نعيمة , تنمية الموارد البشرية و اهميتها في تحسين الانتاجية و تحقيق الميزة التنافسية , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , العدد 7, الجزائر ص 281

الفرع الثاني: البحث العلمي و التطوير في الجزائر

لقد أخذ موضوع البحث العلمي و التطوير في الجزائر منعرجا حاسما منذ سنة 1998، حيث قامت الجزائر بإصدار قانونا توجيهيا رقم 98-11 الذي بموجبه تم ترقية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و التدابير و الطرق و الوسائل الواجب توفيرها من أجل تحقيق هذا المسعى.

و في 30 ديسمبر 2015 تم استحداث قانون جديد رقم 15-21 الذي يحدد المبادئ الأساسية و القواعد العامة التي تحكم البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و الذي يهدف إلى:[1]

- ضمان ترقية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي بما في ذلك البحث الجامعي
- تدعيم القواعد العامة و التكنولوجية للبلاد
- فهم التحولات التي يعرفها المجتمع بغرض تحديد و تحليل الأنظمة و المعايير و القيم و الظواهر التي تتحكم فيه
- دراسة التاريخ و التراث الثقافي الوطني و تثمينها
- تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي و تطويرها
- ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم و التكوين العاليين و مؤسسات البحث العلمي و المؤسسات الأخرى، و تحفيز و تثمين نتائج البحث
- دعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي و التطوير التكنولوجي

مؤشرات البحث العلمي و التطوير في الجزائر:

لغرض تقييم عملية البحث و التطوير في الجزائر لابد من مؤشرات هذه الاخيرة تحتوي على نوعين و هما مؤشرات المدخلات (الموارد) و مؤشرات المخرجات (الاداء) و هذا مرتبط مع التكنولوجيا و توليد المعرفة

1 **مدخلات البحث و التطوير** وتتمثل في ما يلي[2]

*مؤسسات البحث العلمي : تم احصاء 84 مؤسسة جامعية سنة 2011 تتوزع كالتالي 36 جامعة 10مراكز جامعية 16 مدرسة وطنية عليا 5 مدارس عليا للأساتذة 10 مدارس تحضيرية و قسمان تحضيريين مدمجين

[1] لامية حمروش، محمد طوالبية، مرجع سبق ذكره ص 37

[2] لاميا حمروش,، محمد طوالبية , مرجع سبق ذكره ص-ص 37 -43

*الموارد البشرية: تتمثل في الاساتذة و الباحثين و الطلبة الذين يقومون بالأبحاث و يطورون المورد الفكري في الجزائر و يعتبر المورد البشري من اهم مدخلات عملية البحث العلمي والتطوير وذلك بقيامه بعملية الابتكار و تحتوي الجزائر على 29183 استاذ و باحث في المجمل

*المورد المالي: يعتبر المورد المالي عامل مهم في البحث و التطوير و قد أنفقت الجزائر 100 مليار دينار جزائري مابين2010 و 2014 كسبيل للارتقاء بالبحث و العلمي و التطوير

مخرجات البحث العلمي و التطوير

إن ما ينجر عن عملية البحث و التطوير من مخرجات تعتبر مورد هام للجزائر في وقت لاحق و تدر أرباح هامة ,من بين هذه المخرجات نذكر ما يلي النشر العلمي الدولي و أصبح هذا الأخير ركيزة أساسية و مؤشر هام في تصنيف الجامعات عالميا ؛ براءات الاختراع تعتبر الأخيرة مورد هام قد يجر عوائد مالية فيما بعد؛ و تتضح مخرجات هذه العملية فيما يلي:

النشر العلمي الدولي : احتلت الجزائر المرتبة التاسعة عربيا في إنتاج المنشورات العلمية بعد مصر ,السعودية, تونس , المغرب و الأردن و تعتبر جامعة قسنطينة الأكثر نشرا في الجزائر و بلغ مجموع المنشورات العالمية 25000 في ديسمبر من عام 2012 دلك لان هذه المنشورات لا تنطلق من مناقشة القضايا الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية و هذا يفقدها أهميتها[1]

براءات الاختراع: تعتبر براءة الاختراع كمؤشر للنمو المعرفي في اقتصاد المعرفة في بلدان العالم و تم وضع 116 براءة اختراع من طرف 90 باحث مخترع مقيم في الجزائر سنة 2011 فيما سجلت 168 براءة اختراع من طرف 172 باحث مخترع مقيم بالجزائر سنة 2013 وفيما يخص الجزائريين المقيمين بالخارج تم إيداع 2744 براءة اختراع من طرف 513 مخترع سنة 2011 [2]

[1] لامية حروش , محمد طوالبية , مرجع سبق ذكره ص 40

[2] لامية حروش , محمد طوالبية , مرجع سبقة ذكره ص 43

اهمية البحث العلمي والتطوير

ان اهمية البحث و التطوير تأتي من كونه انه يساهم في زيادة المعرفة العلمية و تطويرها , و تطوير المعرفة المستندة الى البحث العلمي و التطوير و التي استخدمها في مجالات الحياة المختلفة و بالذات الاقتصادية منها الانتاجية والخدماتية , وغيرها من مضامين اقتصاد المعرفة و الشكل الذي يقود الى زيادة الثروة و الانتاجية في الاقتصاد , و نوعية النتاج و تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات او للدول وفي حد ذاتها .و تطوير قطاع الصناعة و النهوض الاقتصاد [1]

الفرع الثالث : الملكية الفكرية

الملكية الفكرية ليس بمفهوم، حديث بل ظهر منذ العصور القديمة، ونبدأ من الحضارة الاغريقية، حيث كان اليونان يودعون نسخا من مصنفاتهم في مقر المكتبة الوطنية للاطلاع عليها من قبل الناس، و ذلك داخل المكتبة فقط، و هي احدى مظاهر حماية الملكية الفكرية في ذلك الوقت، مرورا بعصر الرومان حيث كانوا اذا كتب أحدهم قصيدة و يثبتها على الجلد أو الورق، فإن سرقت منه ليس له الحق في أن يطالب بحقه، و هذا الأمر يتناقض مع الأمر الامبراطوري، لأنه اجحاف كبير في حق المؤلف خاصة في شقه المعنوي.[2]

1/ تعريف الملكية الفكرية:

أ/التعريف الأول: تشير الملكية الفكرية إلى إبداعات العقل من اختراعات و مصنفات أدبية و فنية و تصاميم و شعارات و أسماء و صور مستخدمة في التجارة. و الملكية الفكرية محمية قانونا بحقوق منها البراءات و حق المؤلف، و العلامات التجارية التي تمكن الأشخاص من كسب الاعتراف أو فائدة مالية من ابتكارهم أو اختراعهم. و يرمي نظام الملكية الفكرية من خلال إرساء توازن سليم بين مصالح المبتكرين و مصالح الجمهور العام، إلى إتاحة بيئة تساعد على ازدهار الابداع و الابتكار.[3]

[1] بولصباع رياض ,مرجع سبق ذكره ص-ص 75-76

[2] حقاص صونية، حماية الملكية الفكرية الأدبية و الفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري –قسنطينة–، 2012، ص ص 20، 21

[3] https://www.wipo.int/about-ip/ar/; 2/06/2021

ب/ التعريف التشريعي لحقوق الملكية الفكرية الجزائري:

في بداية الأمر اعترف المشرع الجزائري بحق الملكية الفكرية على أنها: طائفة من طوائف الحقوق و قد تعددت الأسماء المعطاة لها، فتارة يسميها "بالأموال المعنوية" و ذلك في نص المادة 17 مكرر من القانون المدني، و تارة أخرى يطلق عليها اسم "الأشياء غير المادية" كما يقضي في نص المادة 687 من القانون المدني بقولها:« تنظم قوانين خاصة الحقوق التي ترد على أشياء غير مادية». و من خلال ذلك نفهم أن المشرع الجزائري اعترف بخاصية هذه الحقوق غير أنه لم يحدد طبيعتها و لم يدرك مفهومها.[1]

2/ اتفاقيات حماية الملكية الفكرية التي انضمت اليها الجزائر:

هناك عدة اتفاقيات دولية التي أبرمت بين العديد من دول العالم وذلك لغرض حماية حقوق المؤلفين و كذلك لغرض التعاون الدولي لهذا المجال، و منع الاعتداء لأن هذا الاعتداء طال جميع الدول المتقدمة منها و السائرة في طريق النمو و سنتطرق لأهم هذه الاتفاقيات التي انظمت اليها الجزائر و هي كالتالي:[2]

أ/ انضمام الجزائر لاتفاقية بيرن:

إن حماية حقوق المؤلف ضرورة لابد منها، و لقد اهتمت العديد من دول العالم بحماية هذا الحق و ذلك بتشجيع الابداع و الفكر البشري على تقديم الأفضل دون أن يخاف من عملية النهب و السرقة التي سيتعرض لها، و تم انشاء الجمعية الأدبية و الفنية في باريس عام 1876، و قد وصل الاهتمام بحقوق المؤلف إلى النص عليه في الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948، الذي جاء نص المادة 27 منه:

1/ لكل فرض الحق أن يشارك اشتراكا حرا في حياة المجتمع الثقافي و في الاستمتاع بالفنون و المساهمة في التقدم العلمي و الاستفادة من نتائجه.

2/ لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية و المادية المترتبة على انتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني

و جاء انضمام الجزائر لهذه الاتفاقية وفق شرط معين سنة 1998 من خلال المرسوم الرئاسي رقم 341/97 المؤرخ في 1997/09/13، و المتضمن انضمام الجزائر مع التحفظ إلى اتفاقية حماية المصنفات الأدبية و الفنية و المؤرخة في 9 من ذات الشهر 1886، و تعتبر من أهم الاتفاقيات لصرامتها في خصوص القوانين التي تحتويها الاتفاقية.

[1] الجوزي جميلة، قوري أسية، واقع الملكية الفكرية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16- المجلد 01-2017، ص 7

[2] حقاص صونية، مرجع سبق ذكره، ص 98 ، 102

ب/ انضمام الجزائر لاتفاقية جنيف:

تم توقيع الاتفاقية في 29 أكتوبر 1971 لحماية منتجي التسجيلات الصوتية ضد أعمال النسخ دون ترخيص من أصحاب الحقوق و هي نفسها ما يعرف باتفاقية الفونوغرام. تهدف هذه الاتفاقية إلى حماية منتجي الفونوغرام ضد الانتاجات غير المرخصة. و تعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاقية انظمت لها الجزائر، و لقد كان ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 26/73 المؤرخ في 05 جويلية 1979 و المتعلق بانضمام الجزائر إلى الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المنعقدة بجنيف سنة 1952 و المراجعة بباريس في 24 جوان 1971، و قد تأخرت الجزائر في الانضمام حتى سنة 1973 و ذلك بسبب تعديل الاتفاقية سنة 1971 و تنص هذه الاتفاقية على أحكام أقل صرامة من أحكام اتفاقية بيرن.

ج/ انضمام الجزائر للاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف:

لم يفكر العرب في اتفاقية بشأن حقوق المؤلف إلا في عام 1976، في المؤتمر الأول لوزراء الثقافة العرب الذي عقد بالأردن و الذي كان ضمن موضوعاته موضوع الاتفاقية العربية لحقوق المؤلف. و ذلك تنفيذا للمادة 21 من ميثاق الوحدة الثقافية العربية، الذي أصدره وزراء التربية و التعليم العرب في مؤتمرهم الذي عقد في بغداد عام 1964 في اجتماع موسع بالجزائر العاصمة جمع اللجنة المتخصصة التي كلفت خلال اجتماع عمان بوضع التصور المبدئي لمشروع الاتفاقية، كما حضرها خبراء مختصون و خبراء من منظمة اليونيسكو و منظمة الويبوفي عام 1979 بمدينة طرابلس الليبية، و أقر وزراء الثقافة العرب في مؤتمرهم الثاني تكليف لجنة لصياغته من جديد على ضوء الملاحظات التي توصلوا اليها خلال المؤتمر و اعيدت الصياغة النهائية و تم الموافقة المبدئية و تم تحديد فترة لا تتجاوز مدتها الستة أشهر للدول العربية على الموافقة على المشروع ووضع الملاحظات حوله، و في عام 1981 أقره وزراء الثقافة العرب و تم التوقيع عليها خلال المؤتمر من 12 دولة عربية. و تعتبر الجزائر من بين 12 دولة الممضية على هذه الاتفاقية المبرمة في بغداد سنة 1982 خلال المؤتمر الثالث لوزراء العرب المكلفين بالثقافة.

3/ أسباب تأخر الملكية الفكرية في الجزائر:

لا يمكن التكلم عن الملكية الفكرية دون التطرق إلى موضوع الابتكار فهما مصطلحان متلازمان و متداخلان و لا يمكن الفصل بينهما و لذلك سنحاول من خلال الفقرة التالية التطرق إلى أسباب المؤدية إلى تثبيط الابتكار و تأخر الملكية الفكرية:

تختلف و تتنوع و تتعدد الأسباب المؤدية إلى تأخر الجزائر في مجال الملكية الفكرية و هي في النقاط التالية:[1]

[1] الجوزي جميلة، قوري أسية، ص ص 13، 16

- تبني المؤسسات الجزائرية –حسب ال الكناس 2003– لنوع من الادارة لا يشجع على الابتكار و ذلك باعتبار معظمها عائلية، كما أن نوع الهيكل التنظيمي المعتمد فيها يسمح للمالك و هو عادة المسير أيضا على أن يكون المحرك الأساسي في اتخاذ القرار و التنسيق، الأمر الذي يعتبر مشرعا مرغوبا من السياق الاجتماعي و الثقافي الجزائري
- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بفضل التطور الحديث للاقتصاد الجزائري المتمثل في التعديلات و محاولات تأهيل المؤسسات. و ذلك بتركيز الجهود بشكل كامل على إعادة التوازن في العجز و لكن مع اهمال دور البحوث
- انعدام وجود هياكل مرافقة لمساندة المؤسسات حديثة النشأة
- ضعف تطوير سوق رؤوس الأموال و انعدام ميكانيزمات تشجيعية كدين الضرائب للبحث و التطوير و إعانات البحث
- تدني المستوى المعيشي لأساتذة الجامعات و هم المؤهلين أكثر للقيام بالبحث مما يدفعهم إلى البحث عن أعمال إضافية و انصرافهم عن القيام بالبحث العلمي
- ضعف تمويل القطاع الخاص لأنشطة البحث العلمي و التطوير، حيث لا يخصص سوى 3 % في الدول العربية مجتمعة من إجمالي المبالغ المخصصة
- عدم وعي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشأن فائدة الملكية الفكرية بالنسبة للأعمال، و التكاليف الباهظة التي تصاحب الحصول على حقوق الملكية و وضعها قيد التنفيذ
- يعتبر مناخ الاستثمار الجزائري غير جاذب لأنشطة الابتكار حسب التقرير السنوي دوينغ بيزنيس 2016، المحرر من طرف البنك العالمي فالنسيج المؤسساتي ضعيف الاتجاه نحو القطاعات المتوسطة و عالية التكنولوجيا، كما أنه لا يزال غير مناسب لخلق المؤسسات، و حسب نفس التقرير تأتي الجزائر متأخرة على معظم الدول في جمال إفريقيا و الشرق الأوسط، حيث يأتي ترتيبها 132 في 2009 ، بينما كان في 2007 و 2008 على الترتيب 119، 131 و في 2015 – 126 و الفضل في هذا التطور الطفيف يعود إلى تسهيل إجراءات خلق مؤسسات و تسهيل الحصول على رخصة البناء، لا تحث بيئة الابتكار في الجزائر المؤسسات على الاستثمار في المعرفة، فحسب التقرير السنوي للمؤشر العالمي للابتكار جاءت الجزائر في المرتبة 126 من بين 142 دولة
- يهدف التعليم العالي إلى التكامل و الحركية الاجتماعية و لا يهدف للاستجابة لحاجات الاقتصاد، و هنا تظهر الحاجة لرسم استراتيجيات جديدة تتلاءم و المعطيات الحالية و تكون لها رؤية موضوعية جريئة
- صعوبة الاتصال و التعاون بين الجامعة و الميادين العلمية و المؤسسات الاقتصادية (عدم تفعيل النظام الوطني للابتكار) و ذلك بسبب:

أ/ خلل في سير نظام البحوث الجزائري الذي لا يسمح بتحقيق تكامل أفضل « المجلس الوطني للبحث العلمي و الفني، اللجان المشتركة بين القطاعات، لجان قطاعية » بين هذه الوحدات و المؤسسات

ب/ ضعف أو عدم وجود حلقات وسيطيه تربط مؤسسات التعليم العالي و المراكز البحثية بالقطاعات الاقتصادية و تعمل على إيصال نتائج البحث و التطوير إلى الميدان التطبيقي العملي

ج/ تعتبر السلطات العمومية المحرك الأساسي و الوحيد لنظام البحث و التطوير حسب النص 13 من القانون 98-11 فهو ينص على أن المجلس الوطني للبحث العلمي و التقني هو العضو المسؤول عن الاتجاهات الكبيرة للسياسة الوطنية العلمية و التطوير التكنولوجي و تحديد الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث و التنسيق في تطبيقها و تنفيذها و هنا لابد من الاشارة إلى أنه من غير الممكن تحديد الأولويات إلا عن طريق التبادل و الاتصال بين مختلف العناصر لتحديد الحاجات خاصة مع المؤسسات و الجامعات

د/ قلة الدعم المادي للبحث العلمي و التمويل المخصص لعملية التسويق و التوظيف للنتائج المحصل عليها من البحث العلمي، و هو ما تبرره نسبة 0.2% المخصصة من الناتج الداخلي الخام للدول العربية مجتمعة.

4/ الجهود و المساعي لتحسين مناخ الأعمال الفكري بالجزائر:

إن التزايد الملحوظ في القرصنة جعل الجزائر عازمة على تحسين مناخ الأعمال الفكرية من اجل حماية الملكية الفكرية تم إنشاء هياكل تابعة لوزارة الثقافة و هيئات وزارة الداخلية كإدارة الجمارك و الشرطة ...و من بينها :[1]

ا –دور الديوان الوطني لحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة في حماية بيئة الأعمال الفكرية

تم إنشاء هذه الهيئة بموجب الأمر رقم 73-46 الصادر في 29 جويلية 1973 و هو مؤسسة وطنية عمومية ذات طابع صناعي و ثقافي يتمتع بالاستقلالية المالية تحت وصاية وزارة الثقافة و من أهم مهامه :

- ضمان حماية التراث الثقافي اللامادي و ضمان حماية اجتماعية للمؤلفين و الفنانين المنتسبين له
- مصادرة النسخ الغير شرعية و أي مواد و أدوات استعملت في النسخ
- الأمر بوقف المتعدي
- منح مساعدات للشباب المبدع في المجال الأدبي و الفني بهدف ترقية الثقافة

و من انجازاته اتلف مليوني دعامة بصرية سمعية نهاية ابريل 2016 كما سبق له إتلاف مليون ونصف دعامة بصرية مقلدة في 2014 , وإتلاف مليون ونصف دعامة مقرصنة سنة 2017 بينما في 2018 لم يسجل الديوان

[1] عمارة مسعودة , حماية حقوق الملكية الفكرية تحسينا لمناخ الاعمال الفكرية في الجزائر , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , المجلد 15 , العدد 21 , 2019 ص-ص 143 - 148

إلا 700 ألف دعامة مقرصنة ؛ كما يسعى الديوان للتوسط في خلافات بين المؤلفين و دور النشر تفاديا اللجوء إلى المحاكم ؛

كما عقد الديوان سنة ال2014 اتفاقا بينه و شركة (Google) لحماية محتوى الفنانين الجزائريين عبر اليوتيوب كما تناول الديوان أيضا سبل التعاون من اجل تكوين و إعداد اعوان الرقابة لقمع المخالفات و الجرائم المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية كما وقع الديوان مع شركة فايسبوك اتفاقا يقتضي بحماية حقوق المؤلفين و الفنانين عبر منصتها

ب – مصلحة الجمارك و تحسين بيئة الاعمال الفكرية :

تلعب ادارة الجمارك دورا مهما فهي تقوم بمحاربة التقليد و التزييف وذلك لضمان النزاهة في المبادلات و حماية المستهلك وتشجيع الاستثمار من خلال تهيئة المناخ المناسب للمشروع و مراقبة المنتجات و مدى مطابقتها للمقاييس المعمول بها فهي تحارب التقليد لتأثيره على نزاهة المنافسة وقد خول لهذه المصلحة الصلاحيات لقمع التقليد :

- من خلال التدخل التلقائي

- الحجز الجمركي بطلب مكتوب من صاحب السلعة المقلدة شرط تقديم ادلة كافية , اذ منح لها قانون الجمارك صلاحيات في ذلك في المادة 22 و تطبيقا لها اصدر وزير المالية سنة 2002 قرارا محدد لكيفيات تطبيق هذه من قانون الجمارك الذي يتعلق باستيراد البضاعة المزيفة

ج–المعهد الوطني لحقوق الملكية الصناعية :

هو مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري و صناعي تم إنشاؤها سنة1963 بموجب مرسوم 69/98 المؤرخ في 1998/2/21 وضع تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار , تكفل بدراسة الطلبات الخاصة بالعلامات والرسوم و النماذج الصناعية مع الشراكة في التطوير الابداعي و دعمه و دراسة طلبات حماية الاختراعات و تسجيلها و تم تسجيل 9 ملايين اختراع منها 80% اجنبية و 20% وطنية و تم تسجيل مع نهاية 2017 147 طلبا بالمقارنة مع 2016 ب 80 طلبا الى جانب وجود تفاوض مع شركات لتحويل ابتكاراتها المنتجة

خلاصة الفصل:

إن الاستثمار الاجنبي المباشر ساعد الدول النامية في تطوير اقتصادياتها من خلال جلب التكنولوجيا التي تحتاجها هذه الدول من اجل تطور قطاع الصناعة و نجاح التجربة الصينية هي اكبر دليل و الجدير بالذكر أن الجزائر تسعى منذ استقلالها على انتهاج المسار الصحيح لتطوير الاقتصاد الوطني المحلي عن طريق جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تحسين بيئة الاستثمار و تقديم تحفيزات و تحسين البيئة القانونية وهذا لاستقبال اكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

يعتبر الاستثمار سواء كان محلي أو أجنبي مورد هام للدولة وعامل حاسم في زيادات معدلات النمو في عملية الالتحاق بركب التطور التكنولوجي مع البلدان المتقدمة و تم تسليط الضوء في مذكرتنا على الاستثمار الاجنبي المباشر لأهميته في الدول النامية لكونه عنصر جاذب للعملة الصعبة و التكنولوجيا التي تحتاجها هذه الدول للنهوض باقتصادياتها من خلال تحسين التكنولوجيا المحلية و النهوض بالصناعة المحلية من خلال إدخال أساليب علمية و تقنية جديدة و تأهيل اليد العاملة المحلية من خلال الالتقاء مع الخبرات الأجنبية و الاحتكاك معها مما يطور مهارات اللغة و المهارات التقنية وذلك للنهوض باقتصاد المعرفة الذي يبني بعده الاقتصاد الرقمي الذي يحتاج إلى مؤهلات تكنولوجية وحرصت على انتقالها بين الدول المتطورة و الدول النامية عبر قنوات امتصاص التكنولوجيا

و التجارب التي مرت بها دول جنوب شرق اسيا و التي تطرقنا إليها في بحثنا تعتبر من أهم الدول التي نجحت في مجال جذب التكنولوجيا و تحسين البيئة الاستثمارية و الصين امثل تجربة حيث نقول أنها كللت بالنجاح في هذا المجال.

وبما أن الجزائر اصبحت من الدول التي تؤمن حاليا بان الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة عامل أساسي فإنها تحتاج إلى كفاءات علمية و بشرية و آلية لا ستعاب هذه التكنولوجيا و فهمها و التصنيع بها وعلى الجزائر الاستثمار في رأس المال البشري فهو يعتبر عنصر من عناصر العامل الفكري في أي دولة ترغب في تحسين انتقال التكنولوجيا انتقالا سلسا و هذا لتطوير مراكز البحث والتطوير المحلية وهذا يطور قطاع الصناعة و يساعدنا على التخلص من تبعية الاقتصاد لقطاع المحروقات التي تعاني منها الدولة من الاستقلال وهذا راجع إلى أن الاستعمار الفرنسي كان يعتمد على هذا القطاع في تمويل قطاعاته المحلية و أيضا نظرا لتقلباته في البوصة العالمية و الذي تسبب في أزمة سنة 2014 و هذه الأزمة تسببت في تقشف و انكماش اقتصادي.

و توصلنا في بحثنا هذا لجملة من النتائج و هي كالتالي :

- الاستثمار الاجنبي المباشر يساعد الدول النامية في بناء قاعدة صناعية قوية ومتطورة.
- نجاح تجارب الدول النامية وخاصة التجربة الصينية راجع إلى تقارب الأدمغة بينها وبين أدمغة الدول المتطورة.
- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر شكل من الأشكال الجاذبة للتكنولوجيا في الدول النامية لأن الدولة الأم تقوم بنقل معارفها الصناعية المتطورة للدولة النامية محل الاستثمار.
- لا تزال الجزائر مفرطة في استخدام الريع النفطي لأنها لا تملك قاعدة صناعية قوية وهذا راجع إلى ضعف نظام الابتكار الوطني.
- قاعدة 51/49 من أسباب فشل الاستثمار الاجنبي المباشر
- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط نقل الملكية من الأشخاص المحليين إلى الأجناب، لكن أيضا هو آلية تتيح للمستثمرين الأجانب الإدارية و السيطرة على منشآت الدول المضيفة.
- هناك فجوة تكنولوجية بين الدول المتطورة و الدول النامية والمتمثلة في عدم مجاراة التكنولوجيا الحديثة من طرف الدول النامية.
- أهمية الاستثمار بالنسبة للدول النامية هي جلب العملة الصعبة و جذب التكنولوجيا أما عن الدولة الأم فهو ينعكس عليها إيجابا فالأرباح التي يزرها الاستثمار تعود لها.

اختبار الفرضيات:

ومن خلال ما سبق وبعد عرضنا للدراسة تم التوصل إلى النتائج التي يمكن من خلالها إثبات أو نفي الفرضيات، و بالتالي من خلال تحليل ما تحتويه الدراسة تم التوصل إلى:

- الفرضية 01: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية يكون تأثيرا مباشرا على تمويل التنمية بالإيجاب، تم تأكيد صحة هذه الفرضية في الفصل الثاني من هذا البحث، حيث أن تجارب الدول النامية السابقة كللت بالنجاح.
- الفرضية 02: تتمثل البنية القاعدية المساعدة على استقبال التكنولوجيا في الموارد البشرية و القاعدة الصناعية، وقد تم تأكيد صحة هذه الفرضية في المبحث الأول من الجانب النظري لهذا البحث، ذلك لأن المورد البشري قادر على استيعاب هذه التكنولوجيا التي يأتي بها الاستثمار.
- الفرضية 03: تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية عن طريق نقل المعرفة بواسطة طرق مناسبة، وقد تم تأكيد صحة هذه الفرضية في المبحث الأول من الجانب النظري لهذا البحث.

توصيات واقتراحات الدراسة:

على أساس النتائج المتوصل إليها من خلال معالجتنا للموضوع المدروس يمكننا إبداء هذه الاقتراحات:

- العمل على تعزيز كفاءة القطاع التشريعي من خلال تخفيف الإجراءات و الرسوم، مع إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات و القوانين بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.
- الاستفادة من تجارب الدول النامية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر و الخروج الى قطاعات أخرى خارج مجال المحروقات و الخدمات .
- القضاء على الفساد الإداري ووضع موظفين أكفاء ولهم خبرة عالية في مجال الاستثمار من أجل تحسين الصورة العامة لجذب واستقطاب المستثمرين.
- العمل على تطوير أنظمة الابتكار الوطنية للدول النامية.
- توفير الأمن و الاستقرار السياسي من أجل جدب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب.
- تحسين المناخ الاستثماري للدول النامية ووضع ضمانات و تحفيزات وذلك لجدب استثمارات أجنبية أكبر.

أفاق الدراسة:

بعد استعراض نتائج الدراسة تبادرت لنا تساؤلات جديدة يمكن أن تكون بحوثا مستقبلية للمهتمين بالموضوع وهي:

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات،
- كيف يمكن الاستثمار الأجنبي المباشر من دعم النمو الاقتصادي خارج قطاعات المحروقات (الواقع و التحديات).

- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعلم التكنولوجي.
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد المعرفة في الدول النامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1- أنطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة، العدد 59، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1982

2- سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية، الأردن، ط 1، 2009

3- صلاح الدين جمال الدين، عقود نقل التكنولوجيا دراسة في إطار القانون الدولي الخاص و القانون التجاري الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004

4- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2014

5- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989

6- عمر هاشم، محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، ط 1، 2008

7- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2004

8- محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع-الأردن، ط1، 2005

9- منصوري الزين، تشجيع الاستثمار أثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2012

ثانيا: الأطروحات و المذكرات:

أ/ الأطروحات:

1- بن شيخة قادة هشام، محاولة بناء نموذج التطوير التكنولوجي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي اليابس-سيدي بلعباس-، 2015/2014

2- بوزيدي هدى، دور إدارة المعرفة في تطوير البحث العلمي بالجامعات-دراسة حالة عينة من الجامعات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2019/2018

3- جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس، جازي، و أوريدو)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2018/2017

4- جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2014/ 2015

5- داودي محمد، السياسة المالية و أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2012/2011

6- سحانين الميلود، مساهمة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي اليابس-سيدي بلعباس، 2017/2016

7- سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2007/2006

8- شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014

9- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي و أثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007

10- كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر و الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3-، 2013/2012

11- نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي، دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012

ب/ المذكرات:

1- بابوري حمزة، قدري صلاح الدين، تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر و فرص الاستفادة منها في الدول النامية- عرض تجارب-، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2012/2011

2- بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة oli ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، 2016/2915

3- بروش نورة، أثر نقل التكنولوجيا في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر، استراتيجية التنمية دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2013/2012

4- بولصباع رياض، التنمية البشرية المستدامة و اقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع و التحديات دراسة مقارنة: الامارات العربية المتحدة-الجزائر، اليمن، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2013/2012

5- حقاص صونية، حماية الملكية الفكرية الأدبية و الفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري-قسنطينة، 2012

6- حنان شناق، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري دراسة حالة شركة كندي لصناعة الأدوية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009/2008

7- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي دراسة حالة تونس-الجزائر-المغرب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008/2007

8- ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2008/2007

9- سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2010/2009

10- صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2013/2012

11- عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري-قسنطينة، 2008/2007

12- فيصل زمال، الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في اقتصاديات الدول النامية-دراسة حالة: الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع مالية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي-تبسة، 2004/2003

13- مريم رواص، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على الاستثمار لأجنبي المباشر في الجزائر 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2015/2014

14- مشلوف سهام، التطور التكنولوجي و دوره في تفعيل إدارة المعرفة داخل المنظمة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، 2017/2016

15- مطاي علي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دوره في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل الماستر، 2016/2015

16- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2011/2010

17- نمر عمر زيارة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل الفلسطيني، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر-غزة-، فلسطيني، 2013

ثالثا: المجلات و الحوليات:

أ/ المجلات:

1- آسيا عطيل، مراد صاولي، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية-إضاءة على تجربة الصين-، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 02، 14 ديسمبر 2019

2- الجوزي جميلة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، العربية نموذجا، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة

3- الجوزي جميلة، قوري أسية، واقع الملكية واقع الملكية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، المجلد 01، 2017

4- العلمي فاطمة، كرومي السعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين عوامل الجذب و عوامل الطرد، مجلة الاستراتيجية و التنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، العدد 2، جانفي 2012

5- بارك نعيمة، تنمية الموارد البشرية و أهميتها في تحسين الإنتاجية و تحقيق الميزة التنافسية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، الجزائر

6- بغداد بنين، خالد قشي، عبد الرحمان بنين، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية الاقتصادية- دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2016)، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، عدد خاص، المجلد رقم 1، أفريل 2018

7- بوحديد ليلى، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية، مجلة تاريخ العلوم، جامعة باتنة، العدد الخامس

8- بوظراف جيلالي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية حالة الصين، مجلة الحقيقة، المجلد 11، العدد 1، جامعة مستغانم، كلية الحقوق و العلوم التجارية

9- ريحان الشريف، همام لامية، دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية الاقتصاد الوطني الجزائري-دراسة تحليلية تقييمية، مجلة كلية بغداد، العدد 36

10- زروق يوسف، رقاب عبد القادر، ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 16-09، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، جامعة زيدان عاشور بالجلفة، العدد الثامن

11- زوزي محمد، استراتيجية المصنعة و الصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 8، 2010

12- زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال-نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأموال

13- صاولي مراد، عبد الرحماني فارس، بومعراف إلياس، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية، باستعمال نموذج ADDL خلال الفترة (1994-2017)، مجلة المالية و الأسواق، مجلد 5، العدد 10، 2019

14- ضيف أحمد، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية و سبل تنميته، مجلة معارف (مجلة علمية محكمة)، قسم العلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 19، ديسمبر 2015

15- عبد الرحمان بن سانية، قراءة بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 11، المجلد: 59-92، 2011

16- عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة لتجربة الصين

17- عمارة مسعودة، حماية حقوق الملكية الفكرية تحسينا لمناخ الأعمال الفكرية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد15، العدد 21، 2019

18- لامية حمروش، محمد طوالبية، البحث العلمي و التطوير في الجزائر: الواقع و مستلزمات التطوير، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، العدد 19، جانفي 2018

19- ليليا بن منصور، الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية و اقتصادية، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، جامعة خنشلة-الجزائر

20- محمد جرادات، زياد المشابقة، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل المعرفة و التكنولوجيا إلى منظمة الأعمال الأردنية، مجلة باحث

21- مختار بونقاب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية

22- مختار بونقاب، زواويد لزهاري، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي-دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات التسويقية و إدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 1، جانفي 2018

23- مرباح طه ياسين، غويني العربي، الاستثمار الأجنبي المباشر و فرص الاستفادة منه لتحقيق تنمية اقتصادية في الدول النامية-عرض تجربتي الصين و ماليزيا-، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، المجلد 2018/9، 2018/11/25

24- مفتاح صالح، بوسمينة دلال، واقع و تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43-44، سنة النشر 2008

ب/ الحوليات:

1- العلمي فاطمة، بوشنافة أحمد، ضمان الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المخاطر غير التجارية في الدول النامية، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1

رابعا: الملتقيات:

1- العلمي فاطمة، زعفران منصورية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الملتقى الدولي الثاني

خامسا: المحاضرات:

1- سعدي هند، محاضرات الاستثمار الدولي، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2017/2016

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Monaj fant and sageta mondal ; **FDI, technology transfer and spillover : A case study of india,** discussion paper 10-04 in economics, center international trade and development, india ; november 2010

2- OCDE, L'investissement direct étranger an service du développement :optimiser les avantages minimiser les couts ; op.cit

3- Suzana ldaya ; wati osman et oll ; **the theeoretical perspectives underlying the chnology transfer : A literature review ;** international journal of business and management ; vol-7.n°.2 ; malaysia ; jannary 2012

مراجع الأنترنت:

1- http://www.stratimes.com/?=17516315

2- http://abu.edu.iq/research/artiches/6378

3- http://eldjazaironline.dz

4- https://www.aps.dz/ar/economie/47854-86

5- https://www.radioalgie.dz

6- https://www.almrsal.com/post/451567

7- http://www.almaal.ord/the-importance-of-in-developing-countries

8- https://www.wipo.int/about-ip/ar/

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر و إبراز العلاقة بينه و بين نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية و على ضوئه فقد طرحنا سؤالا في البداية و هو كالتالي **كيف تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية ؟** و اتبعنا المنهج الوصفي و التحليلي للإجابة عن الإشكالية و قد قسمنا بحثنا إلى الفصلين و في كل فصل مبحثين و قد درسنا في الفصل الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا ثم تناولنا في المبحث الثاني العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا و في الفصل التطبيقي ركزنا على بعض التجارب لدول نامية كالتجربة الماليزية و التجربة الصينية هذا خلال المبحث الأول أما في المبحث الثاني فقد ركزنا فيه على الاستثمار الاجنبي المباشر و واقعه في الجزائر و من خلال بحثنا أثبتنا صحة الفرضيات وخرجنا بنتائج هامة أن الاستثمار الاجنبي المباشر يساعد الدول النامية في بناء قاعدة صناعية قوية و متطورة و اعتبار الاستثمار الاجنبي شكلا من الأشكال الجاذبة للتكنولوجيا في الدول النامية لأن الدولة الأم تقوم بنقل المعارف الصناعية المتطورة للدول محل الاستثمار و هناك فجوة تكنولوجية بين الدول المتطورة و الدول النامية و المتمثلة في عدم مجارات التكنولوجيا الحديثة من طرف الدول النامية

الكلمات المفتاحية :الاستثمار الاجنبي المباشر؛ امتصاص المعارف العلمية ؛ تحويل التكنولوجيا ؛ الدول النامية ؛ اقتصاد المعرفة

Summary : This study aims to research the issue of foreign direct investment and to highlight the relationship between it and the transfer of technology to developing countries. In light of it, we asked a question at the beginning, which is as follows: How does foreign direct investment contribute to the transfer of technology to developing countries? And we followed the descriptive and analytical approach to answer the problem, and we divided our research into two chapters, and in each chapter there are two chapters. We focused on some experiences of developing countries such as the Malaysian experience and the Chinese experience during the first topic. In the second topic, we focused on foreign direct investment and its reality in Algeria. Through our research, we proved the validity of the hypotheses and came out with important results that foreign direct investment helps developing countries in building a base Strong and developed industries, and considering foreign investment as a form of technology attractive to developing countries because the mother country transfers advanced industrial knowledge to the countries under investment, and there is a technological gap between developed and developing countries, which is represented in not keeping pace with modern technology by developing countrie.

Keywords: foreign direct investment; absorption of scientific knowledge; technology transformation; Developing countries ; Knowledge economy